الهوية والسياسة في لبنان

بناء التحالفات والإدماج – التحديات والفرص

الهوية والسياسة في لبنان:
بناء التحالفات والإدماج – التحديات والفرص

أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٠

فيرجينيا أتكنسون
إليزابيث ريتر
أمبر زبيري

حقوق النشر © ٢٠٢٠ المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية. جميع الحقوق محفوظة.

بيان الإذن: لا يجوز إعادة نشر أي جزء من هذا التقرير بأي شكل من الأشكال أو بأي وسيلة من الوسائل، سواء كانت إلكترونية أو ميكانيكية، بما يشمل النسخ التصويري، أو التسجيل أو عبر أي نظام لتخزين المعلومات أو سحبها الا بترخيص مكتوب من المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية.

ينبغي أن تتضمن طلبات الإذن المعلومات التالية:

- وصف للمادة المطلوب الإذن باستنساخها.
- الغرض التي ستُستخدم المواد المستنسخة من أجله والطريقة التي ستُستخدم فيها.
- الاسم، واللقب، واسم الشركة أو المنظمة، ورقم الهاتف، ورقم الفاكس، وعنوان البريد الإلكتروني، والعنوان البريدي.

يُرجى إرسال جميع طلبات الإذن إلى:
المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية
٢٠١١ كريستال درايف، الطابق العاشر
أرلينغتون، فريجينيا ٢٢٢٠٢
البريد الإلكتروني: editor@ifes.org
فاكس: ٠٠١٢٠٢٣٥٠٦٧٠١

شكر وتنويه

تُعرب مؤلِفات هذا التقرير عن تقديرهن العميق إلى السيدة سيلفانا اللقيس والسيدة رونا دبيسي من «الاتحاد اللبناني للأشخاص المعوقين حركياً»، وإلى السيدة غيدا عناني والسيد جاي فغالي والسيدة سجى ميخائيل من «أبعاد - مركز الموارد للمساواة بين الجنسين» للدعم الذي قدّموه في ترتيب مقابلات مع مقدمي المعلومات الرئيسين، وإجراء مناقشات جماعية مركزة، ومراجعة مسودات هذا التقرير، وإجراء أنشطة المناصرة مع منظمات المجتمع المدني في لبنان عن التقاطعية والتي ساهمت في مدّ هذا التقرير بالمعلومات. تُعرِب المؤلِفات أيضاً عن شكرهن للمسؤولين الحكوميين، والأحزاب السياسية، والمرشحين السابقين، ومنظمات المجتمع المدني، والنشطاء، ووسائل الإعلام، واللاجئين، والمواطنين اللبنانيين الذين شاركوا في المقابلات والاستبيانات والاجتماعات ومجموعات التركيز.

كما نُعرِب عن شكرنا الكبير لأولئك الذين راجعوا ودعموا إنتاج هذا المنشور، بما يشمل الزملاء والزميلات من «حلم» و«المؤسسة العربية للحريات والمساواة» (AFE MENA)، ونادين سابا، وستيفاني ماكاندرو، وهيلاري كولينز وآشلي لاو من «المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية» (IFES) .

أعلى
«وين حقوقي؟» رسم غرافيتي على جدار في بيروت قبل حملة اليوم العالمي لمكافحة رهاب المثلية الجنسية والعبور الجندري التي نظمتها «حلم» في ٢٠١٨، مايو/أيار ٢٠١٨ (حلم)

وسط
«حاولوا دفننا ولم يعلموا أنّنا بذور». مظاهرة طلابية أمام وزارة التربية، الأونيسكو، بيروت، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٩ (مروان نصار)

اسفل يسار
السيدة سيلفانا اللقيس، الناشطة في مجال حقوق ذوي الإعاقة، أمام البرلمان في احتجاج على جلسة غير دستورية، أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٩ (رونا دبيسي/الاتحاد اللبناني للأشخاص المعوقين حركياً)

اسفل يمين
مسيرة من أجل حقوق المرأة نظمّتها الحركة النسوية، بيروت، ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٩ (ضياء ملاعب/أبعاد)

نبذة عن المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية

يعتبر تمكين المواطنين وتثقيفهم عنصراً أساسياً في أي ديمقراطية سليمة وقادرة على الصمود. تعمل المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية (IFES) على تعزيز مشاركة المواطنين في العمليات السياسية وهيكليات الحكم وتعزيز تأثيرهم وتمثيلهم فيها.

ويعتبر إدماج المجموعات غير الممثلة تمثيلاً كافياً، مثل النساء والأشخاص ذوي الإعاقة، والشباب، ومجموعات الشعوب الأصلية، ومجتمع الميم (LGBTQ)، والأقليات العرقية والدينية، محور تركيز أساسي لعمل المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية. وتستخدم المؤسسة مقاربةً تقاطعيةً في عملها في مجال الإدماج والتي تضمن للأفراد ذوي الهويات الاجتماعية المتعددة رأياً في الطريقة التي يُحكمون بها. كما تعمل المؤسسة على تعزيز الإدماج السياسي عبر:

- توفير المساعدة التقنية للهيئات المعنية بإدارة الانتخابات حول سبل تنفيذ المعايير الدولية مثل اتفاقية الأمم المتحدة بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CRPD)، واتفاقية الأمم المتحدة بشأن القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء (CEDAW)؛
- تمكين منظمات المجتمع المدني (CSOs) والمجموعات غير الممثلة تمثيلاً كافياً، مثل النساء، والأشخاص ذوي الإعاقة، والشباب، مجموعات الشعوب الأصلية، ومجتمع الميم، والأقليات العرقية والدينية، من الدعوة إلى المساواة في الحقوق.
- مساعدة الجهود التي يقودها المواطنون لتحديد أفضل الممارسات عبر تطوير أدوات عالمية مثل إطار «العنف ضد المرأة في الانتخابات» والأدوات ذات الصلة، ودليل «تكافؤ فرص الوصول: كيفية إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في الانتخابات والعمليات السياسية»، والموقع الإلكتروني: ElectionAccess.org.

تقّدم المؤسّسة الدولية للنظم الانتخابية المشورة التقنية إلى الجهات المعنية اللبنانية ، وذلك منذ عام ٢٠٠٤؛ كما وتدعم مجموعة واسعة من القضايا المتصلة بالانتخابات والحوكمة. قامت المؤسسة أيضاً ببناء قدرات المجتمع المدني في لبنان للمطالبة بإدماج النساء في العملية السياسية، وبحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. كما عملت المؤسسة مع السلطات الانتخابية المعنية حول قضايا الإصلاح الانتخابي. وبالإضافة إلى ذلك، أجرت المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية تقييماً خاصاً بلبنان لمخاطر العنف المتصل بالانتخابات وقاعدة بيانات لتتبع مؤشرات العنف وتحليلها.

المحتويات

شكر وتنويه ٥
نبذة عن المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية ٦
قائمة المختصرات ٨
تمهيد ٩
ملخص تنفيذي ١٠
النتائج الرئيسية ١٢
التحديات ١٣
التوصيات ١٤
الهوية والسياسة في لبنان ١٧
الخلفية ١٧
وضع المرأة ١٨
وضع الأشخاص ذوي الإعاقة ٢٠
وضع الأشخاص من مجتمع الميم ٢١
وضع الشباب ٢٢
منهجية تقييم التقاطعية ٢٤
ما هي التقاطعية؟ ٢٥
ما الصلة التي تربط التقاطعية بالمشاركة السياسية؟ ٢٨
ما هو إطار تقييم التقاطعية الخاص بالمؤسسة الدولية للنظم الانتخابية؟ ٣٠
النتائج الأساسية ٣٣
التوصيات ٤٣
التوصيات لكل مجموعة من الجهات المعنية ٤٦
الملحق ١: لماذا اختارت المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية استخدام إطار بحث تشاركي؟ ٤٩

قائمة المختصرات

AFE	المؤسسة العربية للحريات والمساواة
CAS	إدارة الإحصاء المركزي
CEDAW	اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة
CRPD	اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
CSO	منظمة مجتمع مدني
DPO	منظمات للأشخاص ذوي الإعاقة
EU	الاتحاد الأوروبي
FGD	مناقشة جماعية مركزة
IFES	المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية
IIR	حلّل، فسِّر واستجِب: التوعية بشأن التقاطعية في لبنان
LADE	الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات (لادي)
LGBTQ	المثليات والمثليون ومزودجو التوجه الجنسي والعابرون/ات جنسيا والكوير
LUPD	الاتحاد اللبناني للأشخاص المعوقين حركياً
MENA	منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
MOI	وزارة الداخلية
NCDA	الهيئة الوطنية لشؤون المعوقين
NGO	منظمة غير حكومية
SCE	هيئة الإشراف على الانتخابات
SDG	هدف من أهداف التنمية المستدامة
UN	الأمم المتحدة

تمهيد

قبل عام واحد، وفي ليلة ١٧ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٩، اندلعت ثورة في لبنان كانت الانتفاضة الكبرى الأولى منذ انتهاء الحرب الأهلية التي دامت ١٥ عاماً بين ١٩٧٥ و ١٩٩٠. طالب فيها المتظاهرون بإنهاء الفساد، السبب الجذري للنظام السياسي والاقتصادي الفاشل، ودعوا إلى استقالة مجلس النواب وتنحّي الزعماء الطائفيين.

وقد استخدم المتظاهرون مواضيع وشعارات شاملة للجميع بغية مقاومة الخطاب الطائفي الذي لطالما قسّم المواطنين اللبنانيين على أساس الدين والطبقة الاجتماعية والانتماء السياسي. صُنِّفت المظاهرات بأنها أفقية وبلا قيادة، لكن برزت سبل جديدة للمقاومة وحوّلت الثورة إلى مساحة كان فيها للنساء، واللاجئين، والشباب، والأشخاص ذوي الإعاقة، ومجتمع الميم صوت بارز. مع أن المشاركة السياسية للنساء ليست بجديدة في لبنان، فقد عزّزت الثورة ظهور المرأة بطرق متعددة؛ إذ عمدت النساء إلى التفاوض مع الجيش لوقف العنف وإلى نشر الأخبار والمستجدات على وسائل التواصل الاجتماعي بنشاط . اللاجئون الفلسطينيون والسوريون الذين كانوا غالباً عرضة للوم على الظروف البائسة التي يعيشها اللبنانيون، انضموا إلى الاحتجاجات للتعبير عن مخاوفهم من ارتفاع البطالة في البلاد وهو ما كان ظهر أيضاً على أنه مصدر قلق كبير لدى المتظاهرين الشباب. وكان للأشخاص ذوي الإعاقة كذلك حضوراً فاعلاً في الشوارع حيث طالبوا بألّا يُعاملوا بعد الآن كمواطنين من الدرجة الثانية . وبالإضافة إلى ذلك، ظهرت رسوم الغرافيتي المؤيدة لمجتمع الميم بشكل متزايد جنباً إلى جنب مع الشعارات المناهضة للحكومة في أنحاء بيروت، حيث استخدم النشطاء حقوق المثليين/ات كمظلة للمطالبة بالتغيير من ضمن عدة أهداف.

بقي المتظاهرون في الشوارع لعدة أشهر لكن جائحة فيروس كورونا المستجد «كوفيد-١٩» التي اجتاحت العالم، وتفشت في لبنان في ربيع ٢٠٢٠ مقترنة باندلاع أسوأ أزمة اقتصادية شهدتها البلاد منذ عقود، أدت إلى عرقلة تحركاتهم. وسُجِّل خلال فترات الحجر وحظر التجوّل ارتفاعاً في معدلات العنف المنزلي، ما أثّر بشكل غير متناسب على ذوي الهويات التقاطعية (النساء ذوات الإعاقة، والشباب من مجتمع الميم) بطرق غير مسبوقة بسبب عدم القدرة على تفادي الحجر مع الأشخاص الذين يُلحقون الأذى بهم. كما خفّفت الجائحة من حماسة حركة الاحتجاج بما أن النشطاء والمجتمع المدني اضطروا إلى تخصيص الموارد المحدودة المتاحة للأزمة الإنسانية المتنامية التي تسبب بها الانهيار الاقتصادي وخسارة سبل العيش.

في أغسطس/آب ٢٠٢٠، حدث ما لم يكن في الحسبان. إذ أسفر انفجار في مرفأ بيروت عن مقتل ٢٠٠ شخص على الأقل، وإصابة أكثر من ٦ آلاف آخرين وترك ٣٠٠ ألف شخص دون مأوى. كان الانفجار بالنسبة إلى الكثير من اللبنانيين الضربة الأخيرة في المواجهة الطويلة بين أولئك الذين في السلطة وعامة الشعب. استقالت الحكومة بعد أيام من الانفجار لكن الكارثة ضخت زخماً في المطالبة بالتغيير ومنحت مرة أخرى قضية مشتركة للمجموعات المتنوعة أثناء تضافرها في جهود التعافي.

ومن خلال عدسة هذه «الثورة التقاطعية»، تقدّم المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية النتائج التي توصلّت إليها عبر البحث المتواصل ودعم منظمات المجتمع المدني في لبنان.

1 www.dailysabah.com/op-ed/2019/12/30/the-lebanese-uprising-dismantling-sectarianism-through-inclusiveness
2 https://www.al-monitor.com/pulse/originals/2019/10/palestinians-syrians-participate-in-lebanon-protests.html
3 أظهر الأشخاص ذوو الإعاقة دورهم الفاعل في الاحتجاجات في فيديو على فيسبوك:
https://www.facebook.com/watch/?v=939958213026648

ملخص تنفيذي

تعاني المجموعات المهمشة في لبنان من مستويات متعددة من الإقصاء بحسب الهويات الاجتماعية، بما في ذلك النوع الاجتماعي، والإعاقة، والديانة والتوجه الجنسي. ويواجه الأفراد ذوو الهويات التقاطعية عقبات إضافية. كما أن العنف المباشر وغير المباشر ضد الأفراد المهمشين مرتفعاً حيث يشهد العنف «تزايداً في الوتيرة والنطاق والطبيعة عند التقاطع بين النوع الاجتماعي والإعاقة».[٤] وكمؤشر على التمكين السياسي والاقتصادي المتدني للنساء، حلّ لبنان في المرتبة ١٤٥ بين ١٥٢ دولة في «التقرير العالمي عن الفجوة بين الجنسين لعام ٢٠٢٠».[٥] يخضع الأشخاص ذوو الإعاقة الذين يشكلون نحو ١٥ في المئة من السكان،[٦] إلى سياسة العزل[٧] التي تنتهجها الدولة ويواجِهون الوصم والتمييز. بموجب القانون اللبناني، يفتقر المثليون والمثليات ومزدوجو/ات الميل الجنسي، والعابرون/ات جنسيا وأحرار الجنس (مجتمع الميم)، إلى أوجه الحماية ويتعرّضون للملاحقة. وجدت «المفكرة القانونية»، وهي منظمة غير حكومية محلية، أن انتهاكات حقوق الإنسان ضد مجتمع الميم تُرتكَب من قِبل الدولة، من ضمنها قوى الأمن الداخلي التي تطبق قوانين قائمة على الأخلاق، ومن قِبل السياسيين الذي يُحقّرون أعضاء هذا المجتمع في خطابهم.[٨]

تتضمن قائمة التحديات المشتركة التي تواجه اللبنانيين ذوي الهويات المهمشة، لا سيما الهويات التقاطعية، مثل الشباب من مجتمع الميم، والنساء اللواتي ذوات الإعاقة، والنساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة من خلفيات اجتماعية واقتصادية فقيرة، وغير ذلك، من ضمنها:

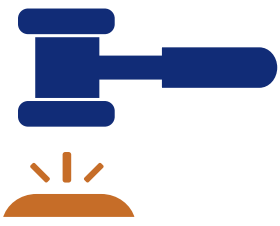

الوضع القانوني الضعيف أو قوانين الأحوال الشخصية التقييدية

الوصم

لا تمثيل يُذكر في الحكومة

٤ انظر: http://wwda.org.au/wp-content/uploads/٢٠١٣/١٢/STV_Background_Paper_FINAL.pdf

٥ www.weforum.org/docs/WEF_GGGR٢٠٢٠.pdf

٦ انظر: http://www.who.int/mediacentre/factsheets/fs٣٥٢/en/

٧ انظر: https://www.globalyoungvoices.com/all-articles/٢٠١٦/١/١٦/disabled-people-deprived-from-their-rights-in-lebanon

٨ "The fight goes on for Lebanon's LGBT community," Al-Monitor. https://www.al-monitor.com/pulse/originals/٢٠١٥/٠٦/lebanon-lgbt-gay-rights-article-٥٣٤-helem-legal-agenda.html

«في بيئة غير مستقرة سياسياً وتواجه آثار النزاع الإقليمي وأزمة لاجئين مستفحلة، يشكّل إقصاء النساء من المراحل الأولى لتسوية النزاعات فرصةً ضائعةً لجعل كافة الأصوات تؤثّر على الخطط من أجل السلام والديمقراطية».

Women and Political Transition: The Risk of Replicating Inequality and the Fundamental Need for Gender Parity in Decision Making. IFES (2016).

منظمات المجتمع المدني اللبنانية تشارك في «خطوة الامتياز»، وهو عبارة عن تمرين تفاعلي على تقمّص الأدوار (فيرجينيا أتكنسون/المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية)

بالإضافة إلى ذلك، هم أكثر عرضة للتعرّض للتمييز في العمل، وفي الحصول على التعليم أو الرعاية الصحية، كما أنهم أكثر عرضة لأن يكونوا ضحايا للعنف.

على مدى أسبوعين في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٨، أجرت المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية مهمة تقييم للتقاطعية بالتعاون مع الشركاء من المجتمع المدني وهم «الاتحاد اللبناني للأشخاص المعوقين حركياً»، و«أبعاد - مركز الموارد للمساواة بين الجنسين». يستخدم التقييم «إطار تقييم التقاطعية» الخاص بالمؤسسة الدولية للنظم الانتخابية والذي يحدد العقبات والفرص التقاطعية المتصلة بالمشاركة السياسية للأشخاص ذوي الهويات الاجتماعية المتعددة مثل النساء اللواتي لديهن إعاقة أو اللاجئين الشباب. يمكن الاطلاع فيما يلي على النتائج الرئيسية للتقييم بالإضافة إلى التحديات التي تم تحديدها والتوصيات إلى مجموعات الجهات المعنية.

النتائج الرئيسية

تعبر منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظمات مجتمع الميم عن اهتمامها وتقر بفوائد بناء التحالفات المتقاطعة

تكاثر المنظمات غير الحكومية عزز الثقة بالنفس لدى المجموعات المهمشة ومنحها صوتاً في لبنان.

الفرص

يمكن أن تكون مجموعات المراقبين ومنظمات المراقبة حلفاء جيدين لمنظمات المجتمع المدني التي تكافح التمييز والتهميش

المظاهرات المستمرة وحّدت الناس من خلفيات متنوعة، وأنعشت المجتمع المدني وأدت إلى دعوات من أجل حكومة ونظام انتخابي لا-طائفيين

الاستخدام الواسع لوسائل التواصل الاجتماعي في لبنان يمكنه أن يدعم حشد المواطنين وتبادل الخبرات

حراك مجتمع الميم تعلّم دروساً من حركة حقوق المرأة في لبنان وعمل معها، رغم أنهما يواجهان تحديات في العمل معاً بشكل وثيق

التحديات

موارد التمويل المحدودة المتاحة لتخفيف التهميش والتمييز تؤدي إلى نقص في التنسيق بين المنظمات التي تعمل على مواضيع وقضايا متشابهة.

الأشخاص العابرون/ات جنسياً يواجهون عقبات مهمة أمام مشاركتهم/ن في الحياة السياسية والعامة، ومن بينها الإقصاء عن المشاركة مع منظمات المجتمع المدني التي تمثل مجموعات مهمشة أخرى.

منظمات المجتمع المدني التي تمثل مجموعات مهمشة مختلفة لا تتعاون ولا تنسّق بحرية، لا سيما مع المجموعات التي تواجه وصماً شديداً.

تستخدم الأحزاب السياسية الزبائنية للتأثير على السلوك الانتخابي وتلعب الهوية الطائفية دوراً قوياً في كيفية استفادة المجتمعات المهمشة من المنافع. الأحزاب السياسية ليست شاملة للجميع.

يعرقل النظام الانتخابي الطائفي بناء التحالفات والتضافر بين اللبنانيين من خلفيات مختلفة.

عدم إمكانية الوصول الجسدي إلى مركز الاقتراع لا يزال عقبة أمام اقتراع الكثير من الأشخاص ذوي الإعاقة، وكبار السن والنساء الحوامل.

هناك ١٥ قانوناً للأحوال الشخصية ما ينتج عنه أوجه حماية قانونية مختلفة للمواطنين اللبنانيين.

نقص البيانات الدقيقة والرسمية يعرقل تدابير المناصرة الفعالة للمجتمع المدني ضد التهميش والتمييز الذين تتعرض إليهما المجموعات المختلفة في المجتمع.

أدت الاحتجاجات التي شهدتها البلاد مؤخراً إلى استقالة الحكومة، ودعت إلى انتخابات مبكرة ونظام انتخابي غير طائفي.

طالب الشباب بخفض سن الاقتراع إلى ١٨ سنة لكنهم يعتقدون أن الأحزاب السياسية لن توافق على ذلك بسبب الفرضيات حول أي من المذاهب سيكتسب أفضلية من جراء ذلك بسبب زيادة عدد ناخبيه.

أدت الأزمة السياسية الحالية إلى شلل حكومي ونقص الاهتمام بإصلاح للسياسات شامل للجميع.

أسوة بالتوجه السائد عالمياً، تضطلع وسائل التواصل الاجتماعي بدور كبير في الحياة اليومية للبنانيين وتُستخدم بنجاح في الناشطية، لكن تُستخدم أيضاً بشكل متزايد للحد من حرية التعبير وتدفع الأقليات إلى العدول عن المشاركة السياسية.

التوصيات

إلى المجتمع المدني

- العمل معاً لمتابعة الالتزامات الدولية والدعوة إلى مواءمة القوانين.
- تدريب المجموعات المهمشة على استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في المناصرة السياسية والتصدي للمعلومات المضللة.
- التوعية بشأن احتياجات التقاطعية بين منظمات المجتمع المدني التي تمثّل مجموعات هوية محددة.
- بناء تحالفات تقاطعية للدعوة معاً إلى مكافحة التمييز والتهميش.
- العمل مع وسائل الإعلام لزيادة الاهتمام بمجالات القضايا الأساسية التي تؤثر على المجموعات ذات الهويات المتعددة

إلى الحكومة

- إجراء دراسة عن الإصلاحات الانتخابية التي من شأنها أن تُعالج أوجه عدم المساواة في الحصول على الحقوق السياسية من وجهة نظر تقاطعية.
- إنشاء جهات اتصال معنية بالإدماج داخل الوزارات للتركيز على غايات أهداف التنمية المستدامة.
- دراسة إمكانية إنشاء حصص (كوتا) خاصة بالنوع الاجتماعي والإعاقة للمسؤولين المنتخبين، بما في ذلك أهداف متعلقة بالنساء ذوات الإعاقة.
- إضفاء طابع مؤسساتي على العلاقة مع مجتمع منظمات المجتمع المدني وتوفير حضور أكبر للمواطنين الأكثر تهميشاً في الحياة السياسية.
- وضع قانون مدني موحّد ينظّم قضايا الأحوال الشخصية.

إلى الجهات المعنية بالانتخابات

- تدريب مراقبي الانتخابات على مبادئ الدمج وإتاحة إمكانية الوصول.
- الاستفادة من وسائل التواصل الاجتماعي لزيادة مشاركة الشباب والمجموعات المهمشة الأخرى في العملية الانتخابية.
- إيلاء اهتمام خاص لإشراك الناخبين الشباب من جميع الهويات الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية والهويات الأخرى.
- المناصرة بشكل دائم من أجل إتاحة الوصول إلى الانتخابات بالتعاون مع المنظمات العاملة في مجال التعليم.

لمحة سكانية عن لبنان

٦،٨٢٥،٤٤٥
نسبة سكان لبنان
(UN DESA, 2020 est.)

الإناث والذكور بنسبة تقديرية

٥٠٪
لكل منهم

(كتاب حقائق العالم الصادر عن وكالة الاستخبارات المركزية، لا يوجد إحصاء رسمي في لبنان منذ عام ١٩٣٢)

منهم

٩١.٨٪ إناث
(كتاب حقائق العالم الصادر عن وكالات الاستخبارات المركزية الأميركية)

٩٦٪ ذكور
(تقديرات لعام ٢٠١٥)

نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة
٩٣.٩٪
من إجمالي السكان

١٠٪
من السكان
وفقاً للإحصاءات العالمية

مجتمع الميم
لا توجد أرقام رسمية

هم من الشباب دون سن ٣٠ عاماً
(PopulationPyramid.net)

٥٠.٢٪
من إجمالي السكان

ديانة معترف بها ١٨ / ١٥ قانوناً مختلفاً للأحوال الشخصية

١.٥م
لاجئ سوري
مسجل لدى مفوضّية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
(تقديرات آذار/مارس ٢٠١٩)

٤٧٦،٠٣٣
لاجئ فلسطيني
مسجل لدى الأونرو
(تقديرات ٢٠١٤)

≈ ٩٧،٧٣٥
شخصًا من ذوي الإعاقة

(تقديرات ٢٠١٦)
منهم
٣٨٪ إناث
٦٢٪ ذكور

مسجلين لدى وزارة الشؤون الاجتماعية
*ليس كل الأشخاص من ذوي الإعاقة في لبنان مسجلين لاستلام بطاقة الإعاقة

من العدد الإجمالي

- **٥٥٪** لديهم إعاقة جسدية
- **٣٪** لديهم إعاقة في التعلم
- **١١.٦٪** في سن العمل (بين ٢١ و ٦٣ عاماً)
- **١٥٪** من إجمالي السكان لديهم إعاقة
  بحسب تقديرات منظمة الصحة العالمية

≈ ٢،٣٦٦
مصابا بفيروس نقص المناعة البشرية
(تقديرات البرنامج الوطني لمكافحة الإيدز في لبنان التابع لوزارة الصحة العامة لعام ٢٠١٨)

منهم
٥.٦٪ إناث
٩٤.٤٪ ذكور

الدستور اللبناني، المادة ٧

كل اللبنانيين سواء لدى القانون وهم يتمتعون بالسواء بالحقوق المدنية والسياسية ويتحملون الفرائض والواجبات العامة دون ما فرق بينهم.

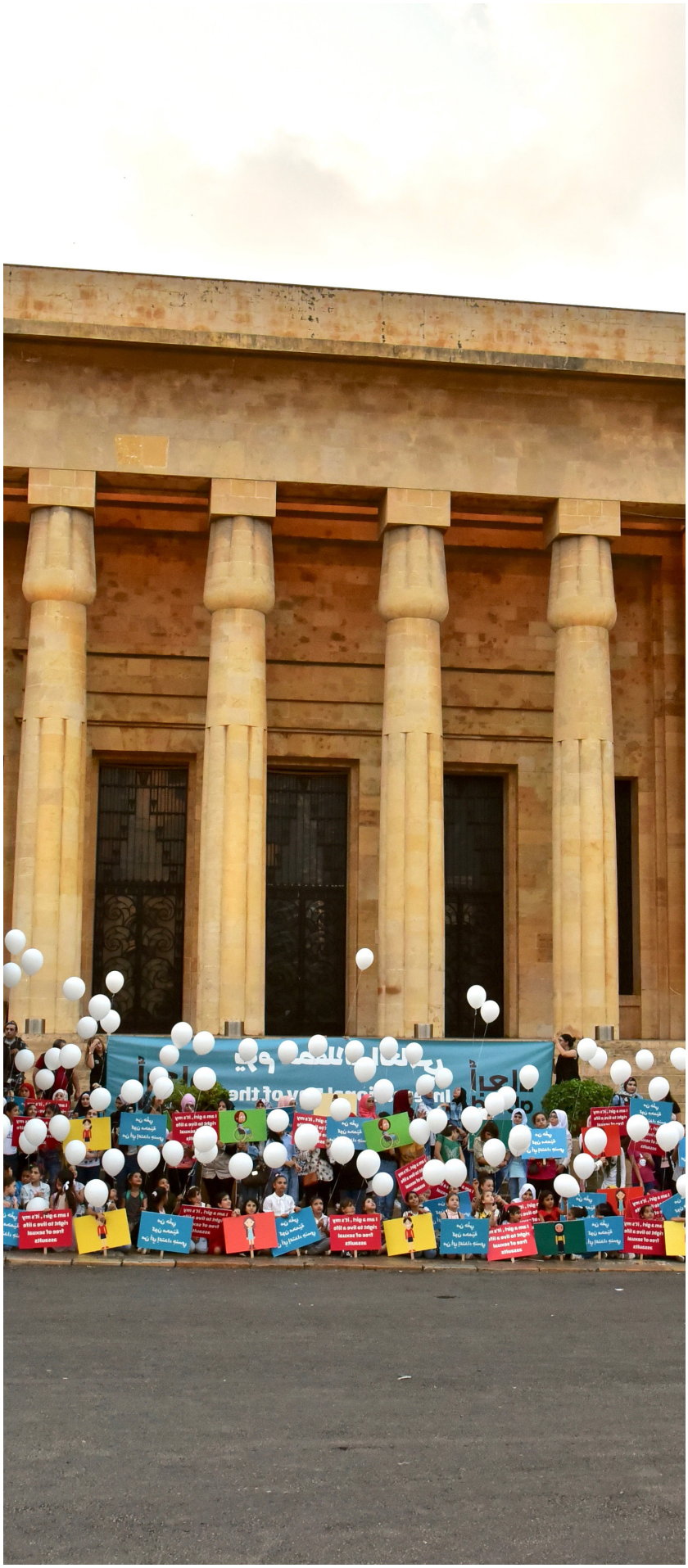

إحياء اليوم الدولي للطفلة وإشعال شموع عن روح ناشطة حقوق المرأة الراحلة ندين جوني، أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٩ (ضياء ملاعب/أبعاد)

الخلفية

الهوية والسياسة في لبنان

لبنان بلد لديه مستويات متعددة من الهويات الاجتماعية، والمذهبية، والإيديولوجية، والاقتصادية والثقافية. ويُعدّ تنوّع لبنان من بين الأسباب التي تجعله في مصاف البلدان الأكثر ليبرالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. غير أن لبنان هو أيضاً بلد لديه واحد من أنظمة التمثيل السياسي والوضع القانوني الأكثر تعقيداً والناجم عن هوياته الطائفية المعقّدة. فهناك ١٨ جماعة دينية معترف بها رسمياً في لبنان – ٤ مذاهب إسلامية، ١٢ مذهباً مسيحياً بالإضافة إلى المذهب الدرزي والديانة اليهودية،[٩] والتي يحكمها ١٥ قانوناً للأحوال الشخصية تُطبّقها محاكم طائفية.[١٠] ويُحدَّد التمثيل السياسي على أساس تقاسم السلطة بين الفصائل الدينية الكبرى التي رسخها في البداية اتفاق الاستقلال ما بعد مرحلة الاستعمار، وعزّزه لاحقاً «اتفاق الطائف» الذي وضع حداً للحرب الأهلية الوحشية التي عصفت بالبلاد من ١٩٧٥ إلى ١٩٩٠.[١١]

لطالما اعتُبِر إقحام الدين في السياسة السبب الكامن الرئيسي للنزاع وعدم الاستقرار ونقص التوافق والتماسك الاجتماعي في البلاد. إلا أن بعض الخبراء يعتقدون أن النزاع بين الطوائف ليس مسألة معتقد ديني بل يتمحور حول الهوية الاجتماعية. وفي حين تطبق المجموعات الدينية قوانين الأحوال الشخصية الخاصة بها بل وتقدم أيضاً خدمات عامة لمجتمعاتها، يستخدم القادة الدينيون هذه الهوية لتعبئة أعضاء مجتمعاتهم من أجل كسب أفضلية اقتصادية وسياسية على حساب الطوائف الأخرى، ما يؤدي في نهاية المطاف إلى النزاع وأحياناً إلى العنف.[١٢] وتبرز هذه الهويات الاجتماعية عبر عدة عوامل اجتماعية واقتصادية ومن ضمنها عدم التوازن في الوصول إلى الخدمات خارج العاصمة، والحصول على فرص اقتصادية وتعليمية أقل وإدماج محدود في الخدمة العامة بالإضافة إلى البطالة لا سيما في صفوف الشباب.

التفاوت الاقتصادي في لبنان هو في الواقع موضع خلاف، لا سيما مع تدفّق اللاجئين السوريين منذ عام ٢٠١١ والذين وصل عددهم في مرحلة ما إلى نحو ١,٥ مليون لاجئ (نحو ربع عدد سكان لبنان تقريباً)، بحسب تقديرات حكومية.[١٣] ووفقاً لتقديرات البنك الدولي، هناك ٢٠٠ ألف لبناني وقعوا في الفقر منذ اندلاع الأزمة السورية، وهو أمر أثّر بشكل غير متناسب على اللبنانيين الشباب غير المهرة.[١٤] وإلى جانب الأزمة السورية، يستضيف لبنان أيضاً ، وبحسب تقارير، نحو ٤٧٦,٠٣٣ فلسطينياً،[١٥] والذين ولِد أو نشأ الكثيرون منهم في لبنان لكنهم غير قادرين على الحصول على الجنسية اللبنانية وليس لديهم سبيل لتغيير وضعهم. ونظراً إلى أنهم ممنوعين من ممارسة العديد من المِهن في لبنان وليسوا مخوّلين امتلاك عقارات،[١٦] فهم يعتمدون على أنواع وموارد عمل محدودة ما ينجم عنه غالباً توترات كبيرة بين

9 https://minorityrights.org/wp-content/uploads/2015/03/mrg-briefing-religious-minorities-in-lebanon.pdf
10 https://www.hrw.org/ar/report/2015/01/19/267959
11 https://berkleycenter.georgetown.edu/publications/lebanon-the-persistence-of-sectarian-conflict
12 المرجع نفسه
13 الأرقام هي بحسب التقديرات الحكومية كما نشرتها "مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين" في عام ٢٠٢٠.
14 https://www.albankaldawli.org/ar/country/lebanon/overview
15 الأرقام حتى ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٩، بحسب "وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى" الأونروا.
16 https://www.npr.org/2019/07/26/745041157/in-lebanon-palestinians-protest-new-employment-restrictions

هؤلاء اللاجئين والمواطنين اللبنانيين. وقد ساهمت التوترات الناجمة عن البطالة والفقر وأزمة النزوح في تشكيل جماعات متطرفة عنيفة وفاقمت من الخطاب والسياسات القائمة على الهوية.

ومع طرح نظام نسبي للتمثيل بموجب قانون الانتخابات لعام ٢٠١٧، أمل بعض المواطنين اللبنانيين أن هذا النظام سيسمح بزيادة مشاركة المجموعات الصغيرة المختلفة بدلاً من الأحزاب السياسية التقليدية، إلا أن ذلك لم يتحقق بحسب نتائج الانتخابات النيابية لعام ٢٠١٨. ومن المفترض أن تُقام الانتخابات النيابية التالية في البلاد في عام ٢٠٢٢ لكن المتظاهرين يُطالبون بانتخابات مُبكرة وبإصلاح قانون الانتخاب، بما يشمل نظاماً انتخابياً جديداً من شأنه أن يوفّر فرصة لتغيير النظام القائم على الهوية في لبنان.

هذا ولم يُطبق حتى الآن منظور تقاطعي على الممارسات الداخلية وإعداد البرامج الخارجية لمنظمات المجتمع المدني في لبنان. إذا لا يزال الشركاء من المجتمع المدني الذين يمثلون مجموعات مهمشّة مختلفة يتعلمون العمل معاً وأن يكونوا أكثر إدماجاً في سياساتهم وأنشطتهم. وبينما تعمل العديد من منظمات المجتمع المدني مع أشخاص ذوي هويات تقاطعية، مثلاً تشارك النساء ذوات الإعاقة بفعالية في منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة ويُشكل العديد من النشطاء الشباب جزءاً من المنظمات المعنية بحقوق النوع الاجتماعي، لا تفكّر منظمات المجتمع المدني بتأنٍّ بالعمل من منظور تقاطعي. ونظراً إلى الوضع الحالي للتفكير حول التقاطعية في لبنان، يشدّد هذا التقرير على فرص بناء تحالف فعلي بين منظمات المجتمع المدني على أمل أن يؤدي ذلك إلى إدماج يراعي بشكل أكبر الأشخاص ذوي الهويات التقاطعية في المجتمع المدني وفي السياسة.

وضع المرأة

كان لبنان البلد الأول في العالم العربي التي يمنح المرأة الحق غير المشروط للتصويت في الانتخابات، وتمكنت النساء من الترشّح إلى البرلمان في عام ١٩٥٣. وعلى الرغم من نجاح التحركات الرامية إلى جعل هذا القانون ممكناً، لا تزال المرأة في لبنان تواجه عقبات هامة في كفاحها ضد النظام السياسي الأبوي أساساً. الترابط بين الأنظمة القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية المتعددة والأبوية

الإطار القانوني في لبنان يُمنهِج عدم المساواة بين الجنسين. مثلاً:

- هناك ١٥ قانوناً للأحوال الشخصية تُضاعف التمييز الطائفي والقائم على النوع الاجتماعي بالنسبة إلى النساء اللبنانيات. هذه القوانين التي تختلف بحسب الطوائف، هي أكثر إجحافاً بالنسبة إلى بعض اللبنانيات مقارنة بأخريات، مثلاً على صعيد الطلاق (مع أن قوانين الطلاق تميّز ضد النساء من كل الطوائف بطرق مختلفة) أو الميراث.

- قانون الجنسية الذي يخلق التمييز عبر عدم السماح للمرأة بمنح جنسيتها إلى زوجها أو أولادها الأجانب بينما بإمكان الرجال منح الجنسية إلى زوجاتهم الأجنبيات. وهناك أيضاً مخاوف من أن يؤدي منح الجنسية إلى العدد المتزايد للاجئين السوريين والفلسطينيين في البلاد إلى ترجيح كفّة بعض الجماعات الدينية. ونتيجة لذلك، هناك آلاف من الرجال والأطفال في لبنان من دون جنسية في لبنان ما يعني أن لديهم وصول محدود إلى الخدمات الحكومية والتعليم والتوظيف والميراث.

والقائمة على الانتساب إلى الأب ، يفرض تحديات مهمة بالنسبة إلى النساء الراغبات في المشاركة في الحياة السياسية واللواتي يعملن على إعادة تعريف الهيكليات التي تؤثّر على قراراتهن كناخبات ومرشّحات. وعندما تدخل النساء عالم النظام السياسي الأبوي، يُتوقع منهن أن يلتزمن بمعايير أعلى من نظرائهن الذكور.[١٧]

17 https://womeninleadership.hivos.org/story/lebanese-women-in-parties-have-capacities-but-face-sexist-attitudes/

«المجموعات المهمشّة، ومن ضمنها النساء، لا تواجه العقبات السياسية والمجتمعية التي تحول بينها وبين الحياة السياسية فحسب، بل تواجه أيضاً نموذج وإطار عمل السلطة اللبنانية المبني على النفوذ والثروة على حساب الشفافية، والمساءلة والاستقلالية والذي يعرقل أي فرصة أمام الديمقراطية والإنصاف».

- سيلفانا اللقيس، المديرة التنفيذية للاتحاد اللبناني للأشخاص المعوقين حركياً

يحتاج النظام القانوني اللبناني إلى إصلاحات كبيرة من أجل تمكين النساء من المشاركة بالكامل وبفاعلية في جوانب المجتمع اللبناني كافة. العقبات القانونية الناجمة عن قوانين الأحوال الشخصية وقانون العقوبات وقانون الانتخابات لها عواقب خطيرة على مشاركة النساء في الحياتين السياسية والعامة وتعرقل قدرتهن على التصرف كمواطنات كاملات ومتساويات مع سائر أفراد المجتمع.

على الرغم من الاستثناءات القليلة البارزة للعدد المنخفض من النساء في عالم السياسة اللبنانية، مثل تعيين امرأة وزيرة للمالية في ٢٠١٠، ومؤخراً في ٢٠١٩ تعيين امرأة كوزيرة للداخلية، تعتبر قصص النجاح نادرة وغالباً ما تقتصر على النساء اللواتي لديهن صلات عائلية بزعماء سياسيين ذكور متنفذين وأو لديهن ثروات. وعلى الرغم من العدد غير المسبوق من النساء اللواتي ترشّحن إلى الانتخابات النيابية في عام ٢٠١٨ والذي بلغ ١١٣ مرشّحة، ست منهن فقط تمكنّ من الوصول إلى سدة البرلمان.[١٨] وقد أدى سقف الإنفاق العالي للحملات والذي يسمح للمرشحين بإنفاق حتى ٣٠٠ مليون ليرة لبنانية على سباقهم الانتخابي، بالإضافة إلى رسم الترشيح البالغ ثمانية ملايين ليرة لبنانية، إلى تهميش النساء اللواتي غالباً ليس لديهن رأس المال المطلوب،[١٩] وإلى تعزيز نظام يقتصر على الزعماء السياسيين الحاليين للزعماء السياسيين الحاليين.

من أجل تمكين النساء، ينبغي تمثيل القضايا التي تتمحور حول المرأة أو تلك الخاصة بالنوع الاجتماعي، ضمن جميع الهياكل السياسية والتشريعية. وجد بتروني وهالينان[٢٠] أن

النساء اللاجئات في لبنان

الكثير من اللاجئين السوريين في لبنان هم نساء وفتيات يعشن دون حماية أزواجهن أو أقاربهن الذكور الذين كانوا ضحايا للنزاع. تواجه النساء اللاجئات بعض الظروف الأكثر صعوبة ومنها:

- ارتفاع معدلات التحرش والعنف الاجتماعي والجنسي في المخيمات وعلى الطرق.
- ارتفاع معدلات العنف المنزلي المرتبط غالباً بارتفاع مستويات التوتر لدى أعضاء الأسرة الذكور العاطلين عن العمل.
- الزواج المُبكر وبشكل خاص لدى الفتيات السوريات اللاجئات.
- البطالة أو الوصول فقط إلى وظائف وضيعة لا تقدم أجراً معيشياً كافياً. جعل ذلك الكثير من النساء اللاجئات عرضة للبغاء وإلى زيادة معدلات عمالة الأطفال.
- وصول محدود إلى الرعاية الصحية بما يشمل رعاية الصحة الإنجابية والصحة العقلية.
- توافر محدود للفرص التعليمية.

النساء اللواتي ترشحّن بأعداد غير مسبوقة إلى الانتخابات النيابية في عام ٢٠١٨ كنّ عضوات في أحزاب أو تحالفات جديدة؛ غير أن أصوات النساء كانت لا تزال غير مدمجة في السياسة بشكل عام. وللضغط من أجل تحقيق أهداف المساواة بين الجنسين، ينبغي أن تصل النساء إلى مناصب قيادية ضمن الأحزاب الكبرى والتي لا تزال تضطلع بدور صناع القرار الأساسيين في البلاد.

قد يكون تحديد كوتا للنساء في البرلمان بمثابة خطوة نحو مأسسة النساء في السياسة. تُستخدم الكوتا حالياً لتوزيع المقاعد النيابية على الطوائف، لكن ليس على النساء في

18 http://www.unwomen.org/en/news/stories/2018/5/news-record-number-of-women-on-the-ballot-in-lebanon
19 https://civilsociety-centre.org/sites/default/files/resources/electionsbpaper_lebwomen_ls_online.pdf
20 المرجع نفسه.

لبنان.[٢١] في ٢٠١٨، قدّم حزب «الكتائب اللبنانية» مشروع قانون إلى البرلمان يقترح فيه تخصيص كوتا للنساء بنسبة ٣٠ في المئة من مقاعد البرلمان. واجه أعضاء البرلمان صعوبة في التوافق على الكوتا، زاعمين أن النساء لا ينبغي تحفيزهن على الترشح والفوز. سقط الاقتراح عندما فشلت غالبية الأحزاب في الاتفاق على اعتماده.[٢٢] كانت الدكتورة ديما جمالي، النائبة في البرلمان، في طليعة المطالبين بالكوتا النسائية، قائلة إنه ينبغي أن يكون هناك إما كوتا للنساء لدخول الحكومة أو فرض كوتا ضمن الأحزاب السياسية.[٢٣] قدّمت د. جمالي اقتراح قانون عن تمثيل المرأة [الكوتا النسائية] إلى البرلمان في سبتمبر/أيلول ٢٠١٩.[٢٤]

اندلاع الثورة في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٩ دفع الكثير من النساء إلى النزول إلى الشوارع والتظاهر، وأظهر بعض التحديات المنهجية التي تواجه النساء. شاركت نساء من الطوائف المختلفة، ونساء ذوات الإعاقة، ونساء فقيرات، ونساء من المناطق الريفية والمحرومة، وعاملات منزليات مهاجرات والكثيرات غيرهن في المظاهرات وكنّ في طليعتها مطالبات بالتغيير.[٢٥]

وضع الأشخاص ذوي الإعاقة

الانتقال إلى قوانين تحمي حقوق ذوي الإعاقة في لبنان كان بطيئاً فيما تُواصل الحكومة اعتماد نموذج طبي بدلاً من مقاربة مبنية على الحقوق تجاه الإعاقة. وقد أقرّ لبنان في عام ٢٠٠٠ القانون رقم ٢٢٠ الذي يعترف بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في التعليم والصحة والخدمات الأساسية الأخرى. وكان إقرار هذا القانون ممكناً نتيجة للجهود الواسعة التي بذلتها منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في لبنان في مجال الضغط والمناصرة على مدى نحو عقدين من الزمن.[٢٦]

القانون رقم ٢٢٠ أناط بالحكومة مسؤولية تنفيذ استراتيجيات من أجل إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية. وبموجب القانون، أنشِأت فوراً «الهيئة الوطنية لشؤون الأشخاص المعوّقين» والتي كُلِفت بالإشراف على التخطيط الوطني لتطبيق القانون رقم ٢٢٠. لكن لسوء الحظ، تعتبر الهيئة بموجب هيكليتها تحت سلطة وزير واحد، ما يعني أنها تكافح في أغلب الأحيان للحصول على معلومات من الوزارات الأخرى، وتُمنع في نهاية المطاف من القدرة على مشاركة البيانات الأساسية بخصوص الخدمات الضرورية للأفراد والمنظمات.[٢٧] وبعد سبعة أعوام من إقرار القانون، وقّع لبنان «اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة». إلا أن الاتفاقية لم يُصادَق عليها رسمياً ولا تزال عالقة في البرلمان منذ أكثر من عقد. يفرض هذا الأمر تحديات كبيرة بالنسبة إلى مجتمع ذوي الإعاقة ويدل على نقص في الالتزام من جانب المسؤولين الحكوميين على صعيد مأسسة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ما يؤدي إلى تهميش وتمييز وإقصاء وعنف ضد هؤلاء الأشخاص على

يشمل الأشخاص ذوو الإعاقة في لبنان:

- النساء المسنات الأكثر عرضة لأن يعانين من وضع صحي سيء، ووضع اجتماعي اقتصادي متدني، وأن يكنّ أقل تعليماً ويعشن وحيدات.
- الأطفال والشباب ذوو الإعاقة الذين لديهم وصول أقل إلى المدارس (التعليم) وفرص العمل.
- اللاجئون الفلسطينيون والسوريون، الذين قد يعيشون في ظروف بائسة، ويعانون من نقص في الغذاء ومن انعدام الأمن الغذائي، ونقص الوصول إلى الخدمات الصحية. ويعتبر اللاجئون المسنون، والنساء والأطفال واللاجئون الفقراء وغير المتعلمين معرضون بشكل خاص للاستغلال والإهمال.

21 https://www.thenational.ae/world/half-of-society-half-of-parliament-lebanese-women-campaign-for-more-political-power-1.697205
22 https://civilsociety-centre.org/sites/default/files/resources/electionsbpaper_lebwomen_ls_online.pdf
23 https://mylebanonmyhome.com/dr-dima-jamali-breaking-into-the-fortress-of-the-parliament/
24 https://www.weeportal-lb.org/news/womens-quota-proposal-draft-law-incriminating-sexual-harassment
25 https://www.mei.edu/publications/women-and-womens-rights-are-central-lebanons-protest-movement
26 http://www.unesco.org/new/fileadmin/MULTIMEDIA/FIELD/Beirut/images/SHS/Social_Inclusion_Young_Persons_with_Disabilities_Lebanon.pdf
27 https://www.article19.org/data/files/medialibrary/37983/Disability-and-access-to-information-in-Lebanon,-31-May-2015,-English.pdf

نطاق واسع سواء في المنزل أو في الحياة العامة. وتعتبر الفرص المهنية والتعليمية نادرة بالنسبة إليهم نظراً إلى التمييز والبنية التحتية الضعيفة ونقص الترتيبات التيسيرية المعقولة[٢٨] في العديد من البيئات.[٢٩] إذ ليس بإمكان ذوي الإعاقة الوصول إلى الكثير من المباني العامة والمساحات الخارجية، وينطبق الأمر نفسه على المواقع الإلكترونية للحكومة ومؤسسات القطاع الخاص ووسائل الاتصالات الأخرى.

بينما يصل عدد الأشخاص المسجلين رسمياً بأن لديهم إعاقة في لبنان إلى ٩٨ ألف شخص (نحو ٢ في المئة تقريباً من السكان)،[٣٠] إلا أن هذا العدد قد يكون أعلى بكثير. وتشير تقديرات «منظمة الصحة العالمية» إلى أن ١٥ بالمئة من سكان العالم لديهم إعاقة، ما يعني أن عدد الأشخاص الذين لديهم إعاقة في لبنان يصل إلى عشرة أضعاف تقريباً العدد الرسمي. وقد تكون نسبة التسجيل المنخفضة للحصول على بطاقة إعاقة نتيجة لعوامل متعددة منها الوصم أو نقص المعلومات حول سبل التسجيل للحصول على هذه البطاقة. كما أن التعريف المعتمد من الحكومة لا يغطي جميع أنواع الإعاقة وبالتالي تتعرض بعض مجموعات الأفراد إلى الإقصاء من الأرقام الرسمية نتيجة لهذا التعريف الضيق.

وتعتبر الخدمات المتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة محدودة للغاية. إذ ليس هناك من راتب للإعاقة ولا أي بنود أو إقرار بالحق في الحصول على مساعدة. بالإضافة إلى ذلك، يؤثّر ارتفاع البطالة وعدم إمكانية وصول الطلاب ذوي الإعاقة إلى المدارس في لبنان بشكل غير متناسب على الوصول إلى التعليم وسبل العيش لا سيما بالنسبة إلى المجموعة الأصغر سناً.

وللمساعدة في تغيير هذه الظروف، كان حضور الأشخاص ذوي الإعاقة بارزاً وفعالاً في الثورة، حيث نزلوا إلى الشوارع في مناطق مثل صور وطرابلس وبيروت، إلى جانب المتظاهرين الآخرين للضغط من أجل إصلاحات قانونية وسياسية واقتصادية.[٣١]

وضع الأشخاص من مجتمع الميم

يواجه مجتمع الميم في لبنان تمييزاً على صعد متعددة - عبر النصوص القانونية، والحرمان من الحق المكفول بالتجمع، وزيادة خطر التعرض للمضايقة والتوقيف، ونقص التقبل المجتمعي. إلا أن حراك مجتمع الميم حقق في الوقت نفسه تقدماً مطرداً من خلال المناصرة الفعالة المتزايدة، والتغيير الواعد نسبياً على صعيد التصوّرات المجتمعية السائدة وقرارات المحاكم التي تصب لصالح حقوق مجتمع الميم.

تنص المادة ٥٣٤ من قانون العقوبات اللبناني على أن «كل مجامعة على خلاف الطبيعة» يعاقب عليها بغرامة وبالحبس حتى سنة واحدة. ومع أنه من النادر أن تستخدم المحاكم القانون لسجن أفراد مجتمع الميم، ويعتبر الكثير من القضاة أن مدة احتجاز الأفراد واستجوابهم بمثابة قضاء المدة، تستخدم الشرطة وقوى الأمن القانون لمضايقة الأشخاص بالاستناد إلى توجههم الجنسي أو هويتهم الجندرية، ويتعرض الأشخاص الذين يواجهون مستويات متعددة من الإقصاء على الأغلب للإقصاء.[٣٢] ويقدم منع الجرائم المخلة بالآداب العامة الوارد في قانون العقوبات أساساً إضافياً لتوقيف أفراد مجتمع الميم ومضايقتهم. وبالتالي يعاني الذي يعاقبون بموجب المادة ٥٣٤ أو البنود الأخرى المتعلقة بالآداب، مزيداً من التهميش بما أنهم يُمنعون من الاقتراع بموجب قانون الانتخابات الصادر في يونيو/حزيران ٢٠١٧، الذي أُقرّ قبل الانتخابات النيابية في مايو/أيار ٢٠١٨.

28 بحسب المادة ٢ من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، "الترتيبات التيسيرية المعقولة تعني التعديلات والترتيبات اللازمة والمناسبة التي لا تفرض عبئا غير متناسب أو غير ضروري والتي تكون هناك حاجة إليها في حالة محددة، لكفالة تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة على أساس المساواة مع الآخرين بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية وممارستها".
29 https://assets.publishing.service.gov.uk/media/5b584da340f0b633af812655/Disability_in_Lebanon.pdf
31 https://en.annahar.com/article/1061058-lebanese-with-special-needs-revolt
32 https://www.hrw.org/news/2018/08/28/success-savor-more-challenges-lgbt-rights-lebanon

وفي مؤشر على تغيّر التأويلات القانونية، حكم قضاة خلال العقد الأخير في خمس مناسبات منفصلة بأن الأفعال التي يقوم بها الفرد بناء على رغبته الشخصية لا يمكن اعتبارها مخالفةً للطبيعة، وحكموا لصالح المتهمين من مجتمع الميم، بما يشمل أشخاص عابرين جنسياً. وفي القضية الأبرز من هذا النوع، حكمت محكمة الاستئناف في أحد الأقضية بأن العلاقة الجنسية بالتراضي بين شخصين من الجنس نفسه ليست مخالفة للقانون، وهو الحكم الأول من نوعه الذي يصدر عن محكمة استئناف. ومع أن الحكم لم يشكّل سابقة مُلزِمة، إلا أنه يعكس إحجاماً متزايداً في المحاكم عن إدانة متهمين على أساس المادة ٥٣٤. وفي مارس/آذار ٢٠١٩، لم تلاحِق محكمة عسكرية أربعة جنود صُرِفوا من الخدمة بناء على اتهامات بـ«اللواط». ومع أن الجنود لم تتم تبرئتهم، أشاد مجتمع الميم بالقرار بعدم إصدار مذكرات توقيف.

هذا وقد تزايدت جهود مناصرة مجتمع الميم في لبنان، بدءا من إنشاء «حلم»، المنظمة الأولى في العالم العربي التي أنشِأت لتحسين أوضاع أفراد مجتمع الميم، منذ أن تم تسجيل المنظمة في ٢٠٠٤. وقد نظمّت منظمات المجتمع المدني فعاليات عامة ومؤتمرات للاحتفاء باليوم العالمي لمناهضة رهاب المثلية الجنسية والعبور الجنسي، ولمناقشة حقوق مجتمع الميم. وفي عام ٢٠١٧، نُظّمت أول فعالية «بيروت برايد» على الإطلاق وتضمنت أكثر من عشرة فعاليات وتزامنت مع أول إعلان محلي يظهر فيه ثنائي مثلي. لكن هذا التقدّم لم يحصل من دون انتكاسات: ففي عام ٢٠١٨، أوقفت السلطات احتفال «بيروت برايد» بعد توقيف منظميه، وحاولت على نحوٍ مماثل في العام نفسه، إيقاف مؤتمر عن حقوق مجتمع الميم نظّمته المؤسسة العربية للحريات والمساواة، وترهيب المشاركين فيه.

وبينما يواجه أفراد مجتمع الميم غالباً التمييز في الوظائف والخدمات العامة، ويتعرضون للتهديد والعنف في حياتهم اليومية، أظهرت دراسات مؤخراً أن اللبنانيين أصبحوا يتقبلون أفراد مجتمع الميم أكثر نسبياً من دول أخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، رغم أن معدل التقبل لا يزال منخفضاً. وأظهر مسح أجراه «مركز بيو للأبحاث» في عام ٢٠١٣ أن ١٨ في المئة من اللبنانيين الذين شملهم المسح قالوا إن على المجتمع تقبل المثلية الجنسية، وهي النسبة المئوية الأعلى بين البلدان العربية.[٣٣] وبالإضافة إلى ذلك، خلُصت دراسة أجرتها المؤسسة العربية للحريات والمساواة في عام ٢٠١٥ إلى أن المجيبين عارضوا إلى حد كبير الخطوات العقابية ضد المثليين، واقترحوا وجهة نظر مفادها أن المثليين ليسوا مجرمين.[٣٤] ومع أن بحث المؤسسة العربية للحريات والمساواة وجد أن غالبية المجيبين يعتبرون المثليين تهديداً للمجتمع، يُظهر ذلك مستوى معين من التقدم، لا سيما بالمقارنة مع بلدان أخرى في المنطقة. مع ذلك، فإن مجتمع الميم ليس مجموعة متجانسة، حيث يعيش الرجال والنساء العابرين جنسياً أنواعاً مختلفة من التمييز بالمقارنة مع نظرائهم من المثليات والمثليين ومزدوجي التوجه الجنسي. وكما هو الحال بالنسبة لأغلبية البلدان، فإن عامة الناس في لبنان ليسوا مطلعين على الاختلاف بين الهوية الجندرية والتوجه الجنسي، كما أن أفراد مجتمع الميم ليسوا غالباً أعضاء ناشطين في منظمات المجتمع المدني التي تمثل مجموعات الهويات الأخرى مثل النساء، والأشخاص ذوي الإعاقة والشباب.

وضع الشباب

بحسب وزارة الشباب والرياضة في لبنان، تتراوح الشريحة العمرية للشباب بين ١٥ و٢٩ عاماً وتشكّل نحو ٢٧ في المئة[٣٥] من إجمالي السكان في لبنان. وفي عام ٢٠١٢، أقرّ مجلس الوزراء «وثيقة السياسة الشبابية» التي كان الهدف منها إبراز اهتمام الدولة بتحسين الظروف المعيشية وزيادة وصول الشباب إلى الخدمات وعمليات صنع القرار،[٣٦] إلا أن هذه الوثيقة لم تُحقق تقدماً يُذكر عل صعيد التنفيذ.

33 https://www.pewglobal.org/2013/06/04/the-global-divide-on-homosexuality/
34 http://afemena.org/wp-content/uploads/2015/12/Report-high-resolution.pdf
35 https://www.undp.org/content/dam/lebanon/docs/Poverty/Publications/Spotlight%20on%20Youth%20Final%20(23-06-2016).pdf
36 https://www.undp.org/content/dam/lebanon/docs/Poverty/Publications/Spotlight%20on%20Youth%20Final%20(23-06-2016).pdf

هناك عدة أنظمة متصلة بالانتخابات في لبنان تُميّز ضد الشباب، بما يشمل سن الاقتراع الذي حدده الدستور بـ ٢١ عاماً. وعلى نحو مماثل، فإن السن الأدنى المحدد للترشّح إلى الانتخابات محدد بـ ٢٥ عاماً، شرط أن يكون لدى المرشحين الموارد المالية المطلوبة للترشح إلى الانتخابات، وهو أمر ليس في متناول غالبية الشباب. كما أن للعديد من القوانين التي تؤثر على النساء أثراً عكسياً على الشباب، لا سيما تلك المتصلة بعدم قدرة الأمهات اللبنانيات على إعطاء الجنسية إلى أطفالهن، وبالتالي تراجع حقوق هؤلاء الأطفال. وهناك تحديات تراكمية ليس فقط في القانون، وإنما في الممارسة أيضاً، تواجه النساء الشابات أو الشباب ذوي الإعاقة في مكان العمل، مثل التمييز المتصل بالعمل أو زيادة احتمال التعرض للتحرش الجنسي.

وبحسب تقديرات «اليونيسف» في لبنان، يُعتبر ٥٢٠ ألف من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤ عاماً «ضعفاء» ويعيشون في الفقر، بما يشمل أكثر من ٣٠٠ ألف لبناني، و١٥٤ ألف سوري ٥١ ألف فلسطيني.[٣٧] ويُعتبر الفتيان والشبان، وبخاصة اللاجئين السوريين منهم، أكثر عرضة لأن يُدفعوا إلى عمالة الأطفال نتيجة الاقتصاد المتدهور والضغط العائلي للاضطلاع بأدوار البالغين في وقت مبكر من حياتهم.[٣٨] إلا أنه قد سُجلت أيضاً حالات أُجبِرت فيها فتيات ونساء شابات على عمالة الأطفال بسبب خوف الفتيان والشبان من الترحيل أو النزاع مع المجتمعات المحلية التي تنظر إلى اللاجئين باحتقار. ومع تفشي فيروس كورونا والأزمة الاقتصادية، ارتفعت أعداد العاطلين عن العمل بشكل كبير في ٢٠٢٠، وأثرت بشكل غير متناسب على الشباب في لبنان وساهمت في حقيقة أن «الشباب اللبناني يواصل مغادرة البلاد بأعداد كبيرة».[٣٩]

غالباً ما تكون لدى الشباب فرص محدودة للمشاركة في عمليات صنع القرار بسبب القواعد الأسرية التي تميل إلى إقصائهم من هذه المجالات.[٤٠] والأسر تكون تراتبية عادة ويكون التعزيز السلبي (التهديدات والاذلال) من عقبات التواصل التي يفرضها البالغون لعرقلة النقاشات حول مشاركة الشباب في الحياة المدنية والسياسية، ما يترك الكثيرين، وبخاصة النساء الشابات، يشعرن بالعجز[٤١] وتكون مشاركة الشباب في المجموعات المدنية الرسمية متدنية لكن «الشباب الذين لديهم اتصال بالإنترنت والذين يتابعون الأخبار والمستجدات يزيد احتمال انتماءهم إلى مجموعة مدنية.[٤٢] إلا أن الشباب يشاركون في الحراك الاجتماعي والمظاهرات ويعتبرونها وسيلة للمشاركة أكثر تأثيراً من العمليات السياسية الرسمية.[٤٣] وقد تجلّى ذلك بوضوح في خلال العام الماضي بعد مظاهرات أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٩، حيث كان هناك تحركات ومشاركات قوية يقودها الشباب، ما يُبيّن إلى أي مدى يعتبر الوضع بائساً ومزرياً بالنسبة إلى الشباب في أنحاء البلاد.

وعلى الرغم من ذلك، يستمر الشباب في إظهار مرونتهم والتزامهم بإحداث تغيير. وفي إطار الاستجابة لانفجار بيروت ٢٠٢٠، حشد الشباب اللبنانيين جهودهم مع بعض الفتيان الصغار وكسروا المعايير الجندرية ليتطوعوا إلى جانب الشابات لطهي الطعام في مطابخ للمتطوعين وفي إطار مبادرات مجتمعية لتنظيف وإزالة الركام.[٤٤] وكان الشباب في الصفوف الأمامية يشاركون في جهود الإغاثة وذلك عبر توزيع الكمامات، ولوازم النظافة الصحية، والإمدادات الإنسانية الأساسية وصولاً إلى جهود إعادة التأهيل في المواقع المتضررة من جراء الانفجار.[٤٥]

37 https://www.unicef.org/lebanon/youth-development
38 https://www.gage.odi.org/wp-content/uploads/2020/06/Adolescent-boys-and-youth-in-Lebanon.-A-review-of-the-evidence-.pdf
39 https://english.alaraby.co.uk/english/indepth/2020/3/31/beyond-covid-19-lebanons-unemployment-outbreak
40 https://www.gage.odi.org/wp-content/uploads/2020/06/Adolescent-boys-and-youth-in-Lebanon.-A-review-of-the-evidence-.pdf
41 https://www.lb.undp.org/content/lebanon/en/home/library/poverty/Spotlight-on-Youth-in-Lebanon.html
42 https://www.lb.undp.org/content/lebanon/en/home/library/poverty/Spotlight-on-Youth-in-Lebanon.html (p.49 of the report)
43 https://www.lb.undp.org/content/lebanon/en/home/library/poverty/Spotlight-on-Youth-in-Lebanon.html (Pg. 50 of the repot)
44 https://www.unwomen.org/en/news/stories/2020/8/feature-youth-step-up-to-rebuild-beirut-after-blasts
45 https://www.unicef.org/media/76816/file/Lebanon-SitRep-26-August-2020.pdf

منهجية تقييم التقاطعية

يقدم هذا القسم لمحة عن مفهوم التقاطعية وكيف يتصل بالحياة السياسية، ويبيّن منهجية التقييم التي اتبعتها المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية. وتسعى منهجية المؤسسة إلى تحديد الفرص المتاحة لمنظمات المجتمع المدني التي تمثل مجموعات محددة من أجل بناء تحالفات، كما وتحديد مواطن الضعف التي قد تؤثر على المشاركة السياسية لهذه المجموعات. وتشمل عمليات التقييم المراجعة المكتبية، والمقابلات مع مقدمي المعلومات الأساسيين من الحكومة ووسائل الإعلام وقادة المجتمع المدني، بالإضافة إلى مناقشات جماعية مركّزة وحلقات التعليقات والتعقيبات مع أصحاب المصلحة الأساسيين.

وقد تم تصميمها لكي تتلاءم مع السياقات الخاصة بالبلاد، وتسمح بالتركيز على إما على هوية سرية واحدة مثل النساء اللاجئات، أو مجموعات متعددة مثل النساء، والأشخاص ذوي الإعاقة ومجتمع الميم، وذلك ضمن إطار عمل موحد. وتقدّم تقارير التقييم التقاطعية خيارات لإعداد البرامج التي تسمح باستخدام النتائج الفنية مباشرة من قبل الحكومة والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية الدولية.

تمّ وضع تقييم التقاطعية في لبنان في سياق محدد خاص بلبنان وأُجري بالتعاون مع الشركاء المحليين للمؤسسة الدولية للنظم الانتخابية، الاتحاد اللبناني للمعوقين حركياً ومنظمة أبعاد – مركز الموارد للمساواة بين الجنسين. وأُجريت مقابلات مع مقدمي المعلومات الأساسيين من ٢٤ جهة معنية لبنانية، ومن ضمنهم ممثلين من:

- وزارة الشؤون الاجتماعية
- وزارة الداخلية
- وزارة الدولة لشؤون المرأة والشباب
- الأحزاب السياسية
- نساء مرشحات في الانتخابات الأخيرة
- منظمات المجتمع المدني المعنية بتمكين المرأة
- منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة
- منظمات المجتمع المدني المعنية بحقوق مجتمع الميم
- المجموعات المعنية بحرية الإعلام والمراقبة

ركّزت المقابلات على المشاركة في الحياتين السياسية والعامة وسعت إلى تحديد الفرص لدمج مقاربة أكثر تقاطعية في المبادرات اللبنانية وبحث السبل لبناء تحالفات بين منظمات المجتمع المدني التي تمثل المجموعات المهمشة المختلفة.

وبالإضافة إلى ذلك، جُمِعت بيانات عبر سلسلة من المناقشات الجماعية المركزة التفاعلية ومسوحات مع ٢٤ شخصاً. وكان من ضمن مجموعات التركيز، رجال ونساء، ورجال ونساء من ذوي\ذوات الإعاقة. وتم اختيار المشاركين من شرائح مختلفة على صعيد العمر والثروة والتعليم، ومن طيف واسع من الهويات الدينية والمناطق الجغرافية. وأجرى الشركاء أربعة مناقشات مركزة، دام كل منها ٣ ساعات. وخلال المناقشات الجماعية المركزة، عمل المشاركون ضمن مجموعات لتحديد وعرض المعلومات الأساسية حول مشاركتهم السياسية، والتي قاموا بعد ذلك بتحليلها، وتصنيفها وتحديد أولوياتها بطرقٍ مختلفة. كما أجرى المشاركون تصويتاً علنياً حول الآراء والأولويات التي تم وضعها فوراً في جداول وعرضها لتوجيه النقاشات المفتوحة عن النتائج. هذه المنهجية شجّعت حتى أهدأ المشاركين على التفكير عن أنفسهم والتعبير عن آرائهم، بالمقارنة مع المقابلات الجماعية التقليدية حيث قد تستأثر مجموعة من المشاركين فيها النقاش.

وجاءت نتائج التقييم على شكل مزيج غني من البيانات النوعيّة والكميّة، وقدّمت نتائج مجموعات النقاشات المركزة والمقابلات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين معلومات كميّة حول القضايا التي تواجه اللبنانيين من هويات مختلفة. وقبل إجراء المناقشات الجماعية المركزة،

طلبت المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية من كل مشارك ملء استبيان مسح (من دون ذكر الاسم). سمح هذا المسح للمؤسسة بجمع معلومات ديمغرافية كما وآراء حول الحياة السياسية في لبنان. وقد تم وضع المسوحات في جداول متقاطعة التبويب مع الإجابات ونتائج التصويت خلال المناقشات الجماعية المركزة لتحديد ما كان انطباع الأفراد ضمن فئات سكانية محددة حول مستوى مشاركتهم المدنية و/أو السياسية في لبنان. تجدر الإشارة إلى أن الغرض من هذه النتائج لا يكمن في التمثيل الإحصائي لآراء كل مجموعة هوية بشكل عام.

للمزيد من التفاصيل حول كيف اختارت المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية منهجية تشاركية، وبعض الانتقادات الشائعة لأطر البحوث التقاطعية، وكيف عالجتها المؤسسة، الرجاء الاطلاع على الملحق ١.

ما هي التقاطعية؟

النوع الاجتماعي، والإعاقة، والعرق، والإثنية، والهوية الجنسية بالإضافة إلى معالم الهوية الأخرى، تؤثر كلها على تجارب الفرد المشارك في الحياة السياسية والعامة. وبحسب السياق، يمكن أن توفّر هذه الهويات وصولاً أو تحكماً، أو تساهم في زيادة العقبات أو الإقصاء. وتعيش المجموعات التي تتعرض للإقصاء عادة - بما يشمل النساء، والأشخاص ذوي الإعاقة، والأقليات الإثنية والدينية، والشعوب الأصلية ومجتمع الميم - تمييزاً شخصياً ومنهجياً على المستوى الفردي كما وعلى مستوى المجتمع والمستوى المؤسسي، بالإضافة إلى الوصول غير المنصف إلى الموارد والتحكم بها. وقد يؤدي هذا التقاطع بين أوجه عدم المساواة الناجمة عن الهويات الاجتماعية المختلفة إلى عقبات تحول دون المشاركة المجدية في الانتخابات والعمليات السياسية، وقد يؤدي في بعض الأحيان إلى تعرض الأفراد للعنف البدني أو النفسي. يُشار عادة إلى الطبيعة التراكمية لهذه العقبات بـ«التقاطعية»، أي فكرة أن الأفراد يواجهون تجارب فريدة على صعيد التمييز ناجمة عن الطبيعة المترابطة لهويات اجتماعية متعددة.

التقاطعية، اسم – الطبيعة المترابطة للتصنيفات الاجتماعية مثل العرق، والطبقة الاجتماعية والنوع الاجتماعي، والتي تعتبر أنها تُنشأ أنظمة متداخلة ومترابطة فيما بينها من التمييز أو الإجحاف. (قاموس أكسفورد)

منظمات المجتمع المدني اللبنانية تختتم مخيّماً دام ثلاثة أيام حول العمل من أجل سياسات وطنية مشتركة شاملة للجميع (رونا دبيسي/الاتحاد اللبناني للأشخاص المعوقين حركياً)

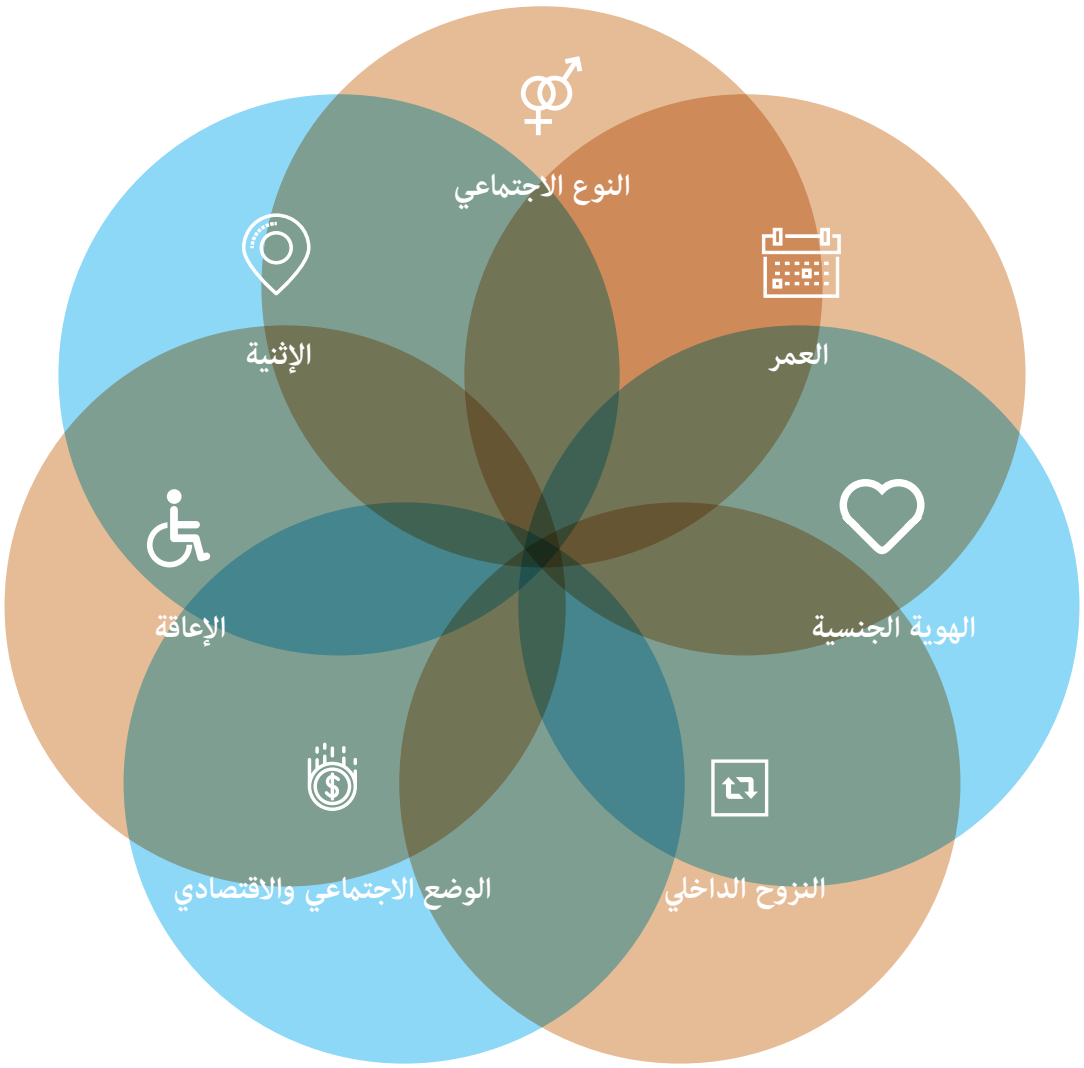

أمثلة عن الهويات الاجتماعية المتقاطعة

«تؤكد نظرية التقاطعية على أن الأشخاص يتضررون غالباً من جراء مصادر متعددة للاضطهاد: عرقهم، وطبقتهم الاجتماعية، وهويتهم الجندرية، وتوجههم الجنسي، وديانتهم وعلامات الهوية الأخرى. تعترف التقاطعية بأن علامات الهوية (مثلاً، «أنثى» و«سوداء») لا تتواجد بشكل مستقل عن بعضها البعض وأن كل منها يُطلِع الآخرى، ما يخلق في أغلب الأحيان تلاقياً معقداً من الاضطهاد».[٤٦]

في عام ١٩٨٩، صاغت الباحثة النسوية السوداء البشرة كمبرلي كرنشو مصطلح «التقاطعية» (intersectionality) كي تشرح كيف أن تجربة أن تكون امرأة سوداء في الولايات المتحدة تعني أكثر من مجرد مجموع أن تكون سوداء البشرة وأن تكون امرأة.[٤٧] تعترف التقاطعية بالتجربة الفريدة للتمييز التي تأتي عند تقاطع هويات اجتماعية متعددة. منذ ذلك الحين، استُخدِم هذا المصطلح لوصف تجربة الكثير من الهويات الاجتماعية الأخرى (الطبقة، الجنسانية، الإعاقة، العمر)، واستمر الباحثون والممارسون في مجال التنمية في مناقشة هذا المفهوم واستخدامه. تُقرّ هذه المقاربة بأن الاضطهاد التقاطعي يمكن عيشه على المستوى الفردي وعلى مستوى المجتمع: «مستوى المجموعة أو

46 https://www.ywboston.org/2017/03/what-is-intersectionality-and-what-does-it-have-to-do-with-me/
47 Crenshaw, Kimberlé. "Demarginalizing the Intersection of Race and Sex: A Black Feminist Critique of Antidiscrimination Doctrine, Feminist Theory and Antiracist Politics," University of Chicago Legal Forum: Vol. 1989: Iss. 1, Article 8. Available at: http://chicagounbound.uchicago.edu/uclf/vol1989/iss1/8

المجتمع في السياق الثقافي الناتج عن العرق والطبقة والنوع الاجتماعي؛ والمستوى البنيوي في المؤسسات الاجتماعية» كجزء من مصفوفة الهيمنة».[٤٨] وبوصفها مقاربة بحثية ونظرية، لا تعتبر التقاطعية مجرد حساب للهوية الشخصية وإنما للسلطة، أو كما توضح الباحثة النسوية السوداء بريتني كوبر «يقدم إطار التقاطعية عدسة للتفكير بشأن الهوية وعلاقتها بالسلطة».[٤٩]

«عندما لا تُعارض النسوية العنصرية بوضوح، وعندما لا تشمل مناهضة العنصرية معارضة الأبوية والعرق والنوع الاجتماعي، غالباً ما تصبح السياسات في نهاية المطاف مناوئة لبعضها البعض وتخسر مصالح الطرفين».

– كيمبرلي كرنشو (محادثة «TED»، أكتوبر/تشرن الأول ٢٠١٦)

ساهمت الحكومات والمنظمات الدولية أيضاً في وضع إطار تقاطعي. ففي عام ٢٠٠٠، شدّد «منهاج عمل بكين» على أهمية دراسة قضايا النساء باستخدام مقاربة تقاطعية، وأعلِنت تصريحات مشابهة في اجتماعات لاحقة لـ«لجنة الأمم المتحدة المعنية بوضع المرأة».[٥٠] وتستخدم الحكومة الكندية مقاربة مبنية على تحليل قائم على النوع الاجتماعي + (GBA+) لاستكشاف الحقائق وأوجه عدم المساواة المتغيّرة لمجموعات متنوعة من الناس والطريقة التي تؤثر بها هذه الحقائق على كيفية تجربة/ اختبار الأفراد لأثر السياسات والبرامج والمبادرات الحكومية.[٥١] تقِّر هذه المقاربة بأن مجموعات الأشخاص ليست متجانسة و«تدرس كيف يتقاطع الجنس والنوع الاجتماعي مع الهويات الأخرى مثل العرق، والإثنية، والديانة، والعمر، والإعاقة العقلية أو الجسدية».[٥٢] أما «رابطة حقوق المرأة في التنمية» (AWID) فتشدد على الحاجة إلى مقاربة تقاطعية للتنمية، متذرعة بأنه «إذا لم يبدأ تحليلنا الأساسي وتخطيطنا للمشاريع مع صورة كاملة عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي، عندها قد لا تتمكن تدخلاتنا وبرامجنا من تحقيق كامل إمكاناتها».[٥٣] وعلى نحوٍ مماثل، تعترف «الوكالة الأميركية للتنمية الدولية» (USAID)، في مبادئها التوجيهية بخصوص «إدماج النوع الاجتماعي في برامج الديمقراطية وحقوق الإنسان والحوكمة»، بأن التدخلات الرامية إلى تخفيف مواطن الضعف واللامساواة ينبغي أن تراعي تقاطعات الهويات المتعددة هذه لكي تكون فعّالة.[٥٤]

«هناك حاجة إلى دمج أفراد الشعوب الأصيلة ذوي الإعاقة بشكل أفضل في المجتمع. إلا أن هذا الدمج ينبغي أن يحترم الخلفية الثقافية للشعوب الأصيلة. وغالباً ما تؤدي التشريعات والسياسات المصممة لدمج الأشخاص ذوي الإعاقة في صلب المجتمع إلى الاستيعاب الثقافي عند تطبيقها على أفراد الشعوب الأصلية، ما يهدد لغاتهم وسبل عيشهم وهوياتهم». – تقرير موجز عن اجتماع فريق الخبراء المعني عن الأشخاص ذوي الإعاقة من الشعوب الأصلية

https://www.ohchr.org/EN/Issues/Disability/SRDisabilities/Pages/IPDisabilities.aspx

ومن شأن العدسة التقاطعية أن تقدم نظرة متعمقة ومهمة عن كيف تتجلى العقبات المتداخلة من طيف واسع من الهويات على مستوى الفرد ومستوى المجموعة. فعلى سبيل المثال، لاحظ لاجئون لديهم إعاقة في كينيا، والنيبال وأوغندا أن نقص الوصول يؤدي إلى تراجع السلامة بشكل عام.[٥٥] وقدمت «شبكة النساء اللواتي لديهن إعاقة في كندا » إحاطة برلمانية إلى الحكومة تُبيّن التحديات التي تواجه النساء المسنات، بما يشمل حقيقة وجود

48 Hill Collins, Patricia. “Black Feminist Thought in the Matrix of Domination.” Black Feminist Thought: Knowledge, Consciousness, and the Politics of Empowerment (Boston: Unwin Hyman, 1990), pp. 221–238.
49 Cooper, Brittney. 2015. “Intersectionality.” The Oxford Handbook of Feminist Theory, edited by Lisa Disch and Mary Hawkesworth. Oxford University Press. http://www.oxfordhandbooks.com/view/10.1093/oxfordhb/9780199328581.001.0001/oxfordhb-9780199328581-e-20?fbclid=IwAR3c7w55HGB09QsP8i1g5Uf6wP_60J6gY-EgXFJ-CSczQcenR_PDACwg45k#oxfordhb-9780199328581-e-20-bibItem-22
50 Tiffany Manuel, https://www.tandfonline.com/doi/pdf/10.1300/J501v28n03_08
51 https://cfc-swc.gc.ca/gba-acs/index-en.html
52 https://cfc-swc.gc.ca/gba-acs/approach-approche-en.html
53 AWID. 2004. “Intersectionality: A Tool for Gender and Economic Justice.” Women’s Rights and Economic Change, no. 9.
54 https://www.usaid.gov/sites/default/files/documents/2496/Gender%20Toolkit.pdf
55 https://www.womensrefugeecommission.org/images/zdocs/Reproductive-Health-and-Disability-Summary-Report.pdf

معدلات منخفضة وغير متناسبة للملاحقة والإدانة في قضايا الاعتداء الجنسي التي تستهدف النساء المسنات في إطار مؤسساتي.[٥٦] كما لاحظ مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحقوق الشعوب الأصلية أن أفراد الشعوب الأصلية الذين لديهم إعاقة يتأثرون بشكل غير متناسب في حالات النزاع المسلح، والكوارث والتغيّر المناخي. وفي هندوراس، لا يتم تسجيل الأشخاص من الشعوب الأصلية عند الولادة لأسباب متعددة، ومن ضمنها أنهم يعيشون في مجتمعات نائية بعيدة عن المكاتب الحكومية. ونتيجة لذلك، ليس للغواصين في المياه العميقة من الشعوب الأصلية أي وصول إلى الخدمات الصحية في حال أصيبوا بإعاقة.[٥٧] وعلى صعيد آخر، وجدت دراسة عن خطر الانتحار أن النساء الأميركيات من أصول أفريقية في الولايات المتحدة لديهن معدلات انتحار أقل من النساء الأفريقيات الأميركيات من أصول أوروبية، ويعزى ذلك جزئياً إلى أن النساء الأميركيات من أصول أفريقية لديهن حس أقوى بالهوية والإرث.[٥٨] تبُرهن هذه الأمثلة كيف أن المقاربات التقاطعية تؤدي في مجموعة واسعة من السياقات إلى فهم أكثر دقة للعوائق، وتصل إلى الشعوب التي لولا ذلك لكانت غير حاضرة في إعداد البرامج، وتشير إلى الحلول المحتملة.

ما الصلة التي تربط التقاطعية بالمشاركة السياسية؟

مع أن أثر المقاربات التقاطعية كان أكثر وضوحاً حتى الآن في مجال التمييز الاجتماعي والمساواة، وسياسات وخدمات الدولة ذات الصلة ، تتمحور التقاطعية بشكل أساسي حول علاقات السلطة وبالتالي لديها أثر عميق على فهم ديناميات الإدماج والإقصاء السياسيين. فعلى سبيل المثال، وباستخدام عدسة تقاطعية، أظهرت الأبحاث عن الطموح السياسي للنساء في الولايات المتحدة أن النساء البيض والآسيويات تفاعلن مع السرديات الإعلامية حول الطموح السياسي التي تعزو نقص التمثيل في المؤسسات السياسية إلى أسباب خارجية، وكانت استجابة النساء السود مناقضة بالكامل.[٥٩] وإذا اعتُبرت النساء كمجموعة واحدة متجانسة، قد لا تكون هذه النتيجة قد ظهرت، وبالتالي قد لا تكون التدخلات قد عالجت الأسباب المنفصلة للإحباط ما يؤدي بالتالي إلى استمرار نقص التمثيل بالنسبة للنساء السود. وعلى نحوٍ مماثل، بحث فريق من الباحثين من «كلية العلوم الشرقية والأفريقية» ومنظمات مقرها في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كيف تؤثر تقاطعات النوع الاجتماعي، والأجيال، والجنسانية، والطبقة والعرق على

> التنمية الأكثر شمولاً تتعزز على نحوٍ أفضل من خلال البرمجة المتكاملة التي تصل إلى الأشخاص من جميع المجموعات المهمشة (مثلاً، النساء والفتيات، الأشخاص ذوي الإعاقة، الأقليات الإثنية، مجتمع الميم)، والتي تعترف بأن الأفراد قد يواجهون مواطن ضعف متقاطعة متعددة».
>
> - رؤية مجتمع الميم للعمل، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية
> https://www.usaid.gov/sites/default/files/documents/1874/LGBT_Vision.pdf

المشاركة السياسية للشباب،[٦٠] ووجدوا، في تونس بشكلٍ خاص، أن التقاطع بين الدين والنوع الاجتماعي هو الذي يؤثر على كيفية مشاركة الشباب في الحياة العامة. إذ كانت النساء الشابات المحافظات مستثنيات من الحياة السياسية لأن منظمات حقوق الإنسان ركزّت على «الحداثيون»، بما في ذلك الشابات غير المحجبات. وفي أرمينيا، تعاونت المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية مع

56 https://dawncanada.net/media/uploads/page_data/page-63/dawn_canada_brief_to_fewo_on_challenges_faced_by_senior_women_march_29_2019.pdf
57 https://www.ohchr.org/EN/Issues/Disability/SRDisabilities/Pages/IPDisabilities.aspx
58 Borum, V. (2012). African American women's perceptions of depression and suicide risk and protection: A womanist exploration. Affilia, 27(3), 316-327.
59 https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/21565503.2016.1208105?journalCode=rpgi20
60 http://www.iai.it/sites/default/files/p2y_24.pdf

منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في أنحاء البلاد لوضع استراتيجية من أجل التأثير على السياسات العامة. ودُعِيت منظمات حقوق المرأة إلى جلسات صياغة المنصة السياسية، حيث عِلمت منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة بشأن مسودة قانون بخصوص العنف المبني على النوع الاجتماعي، والتي لم تكن تتضمن أي إشارة إلى النساء اللواتي لديهن إعاقة، واللواتي أكثر عرضة بعشر مرات للعنف بالمقارنة مع النساء اللواتي ليس لديهن إعاقة.[٦١] وأدركت منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظمات حقوق المرأة أنه سيكون من المفيد للجميع أن يتم اعتماد القانون ووضع خطة مشتركة للمناصرة ما أدى خلال اعتماد القانون، إلى إدراج بنود محددة تتناول التجارب المختلفة للنساء اللواتي لديهن إعاقة.

وبينما يعتبر استخدام عدسة تقاطعية مهماً للعمل الأكاديمي في مجال المشاركة السياسية والدمج السياسي، ينبغي أيضاً دمج ذلك بشكل عملي في العمل الإنمائي الدولي. وقد شددت «أوكسفام» على أهمية التركيز على البعد السياسي للتقاطعية، ودعت الممارسين إلى «استخدام منظور تقاطعي، ليس فقط من أجل «تحديد كمي» للتمييز البنيوي الذي تتعرض له مجموعات مختلفة وإنما أيضاً لفهم كيف يؤثر التمييز على عملها السياسي – وفي نهاية المطاف، كيف يمكن[هم] دعم مثل هذا العمل».[٦٢]

وعلى غرار التقاطعية، تتمحور السياسة أيضاً حول السلطة ومن يمسك بها. وبالتالي من غير الكافي إجراء نقاشات حول المشاركة السياسية والانتخابية من دون مناقشة التقاطعية وفهم كيف تؤثر الهويات الاجتماعية المختلفة (وتقاطع هذه الهويات) على المشاركة. وعلى الرغم من الحوارات المتزايدة بشأن التقاطعية، تُركّز العديد من منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية على العمل مع أفراد يواجهون التمييز من وجهة نظر هوية اجتماعية واحدة فقط. فعلى سبيل المثال، هناك العديد من المنظمات التي تعمل في مجال حقوق المرأة أو حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، لكن عدد أقل بكثير من هذه المنظمات ركّز على تمكين النساء اللواتي لديهن إعاقة.

ويمكن أن تركّز مبادرات القيادات النسائية على النساء اللواتي يعتبرن الأكثر «قابلية لأن يُنتخَبن»، ما يؤدي إلى إقصاء متزايد للنساء اللواتي لديهن وصول أقل إلى الموارد بسب الطبقة أو العرق أو الهويات الاجتماعية الأخرى، ويعزز بعض الهيكليات الأبوية نفسها التي أدت إلى تمثيل محدود للنساء في المقام الأول. وبالإضافة إلى ذلك، قد يكون لدى المنظمات التي تمثّل مجموعات من نفس الهوية الاجتماعية أهدافاً مشتركة لكنها نادراً ما تعمل كحليفة في إطار حراك حقوق الإنسان الأوسع، ويُعزى ذلك غالباً إلى التنافس على الموارد أو التصوّر بأن حقوق المجموعات كافة لا يمكن النهوض بها معاً (الحقوق كلعبة محصلتها صفر). يؤدي هذا النقص في التنسيق إلى خسارة فرص من أجل مناصرة وتعاون يكون لهما تأثير. وبالإضافة إلى ذلك، إذا لم يكن لدى الأفراد والمنظمات فهم قوي للتقاطعية، وكيف تتجلى في الضغط والمناصرة، فهم يتعرضون لخطر العمل لحل أوجه اللامساواة لمجموعة واحدة ويساعدون عن غير قصد في استمرار هذه اللامساواة لمجموعات أخرى.

61 https://www.unfpa.org/publications/young-persons-disabilities
62 https://www.oxfamamerica.org/static/media/files/Repoliticising_Intersectionality_-_Enarsson__fmkAQFP.pdf

ما هو إطار تقييم التقاطعية الخاص بالمؤسسة الدولية للنظم الانتخابية؟

إطار تقييم التقاطعية الخاص بالمؤسسة الدولية للنظم الانتخابية هو أداة قائمة على الأدلة تُستخدم في بلدان فردية من أجل:

١. تحديد كيف تؤثّر الهويات الاجتماعية المختلفة على ممارسة السياسة؛
٢. تشجيع بناء التحالفات بين منظّمات متنوّعة.

ومن خلال التركيز على كيفية تقاطع هويات مثل النوع الاجتماعي، والإعاقة، والعمر، والتوجّه الجنسي والديانة، يقدم التقييم دراسة دقيقة لكيفية التعبير عن الإقصاء السياسي والاجتماعي في ممارسة الحقوق السياسية وفي الحياة العامة، ويحدد السبل المتاحة لمنظمات المجتمع المدني من أجل معالجة التمييز من خلال عمل منسّق. وتسعى المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية إلى استخدام نتائج التقييم لوضع برامج تحدد وتوزّع الفجوات بين منظمات المجتمع المدني التي تمثّل مجموعات مختلفة وذلك بغية الاستجابة للأشكال القائمة من الإقصاء ومنع المزيد من التمييز. كما يُمكن استخدام التقييم والتوصيات من أجل إطلاع مجتمع المانحين الدوليين على سبل تعزيز الإدماج وأثر برامجها الحالية أو المستقبلية. هذا ويشمل التقييم أيضاً توصيات إلى صناع القرار من أجل تعزيز سياسات شاملة للجميع في بلدانهم.

يتولى خبراء عالميون في الإدماج لدى المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية بالتعاون مع الفرق الميدانية للمؤسسة والمنظمات المحلية إجراء تقييم التقاطعية، مع تركيز على استخدام نتائج التقييم لتمكين الشركاء من منظمات المجتمع المدني كقادة للمناصرة. مقاربات التقييم التشاركية في الإطار لجمع الأدلة تعطي الأفضلية لتجارب وآراء المجموعات المستثناة تاريخياً من أجل تحديد الاستراتيجيات البرامجية التي يمكنها دعم مشاركة هذه المجموعات المتزايدة في الحياة السياسية. وقد تم تعديل منهجية التقييم بحسب سياق كل بلد بالاستناد إلى الخصائص السكانية الأساسية في البلاد والاحتياجات التي حددتها الجهات الفاعلة المحلية. وتُستخدم النتائج لوضع توصيات يسهل فهمها وقابلة للتفعيل من أجل زيادة الوصول إلى الحياة السياسية وتشجيع التعاون بين المنظمات التي تمثّل مجموعات اجتماعية مختلفة.

ومن أجل تحديد العقبات والفرص التقاطعية، يستخدم التقييم المقاربات التالية:

المراجعة المكتبية

تُستخدَم المراجعة المكتبية للقوانين ذات الصلة (مثل قوانين الانتخابات، قوانين مناهضة التمييز والقوانين التي تستهدف مجموعات هوية محددة)، والسياسات، وتقارير مراقبي الانتخابات والإعلام من أجل تحديد سياق منهجية التقييم. يشمل ذلك أي تقييمات أو منشورات من المنظمات غير الحكومية المحلية أو الدولية، واستعراض وتحليل شاملين لتقارير لجان المعاهدات في الأمم المتحدة والتقارير العالمية أو الإقليمية الأخرى ذات الصلة.

مقابلات مع مقدمي المعلومات الأساسيين

يتضمن التقييم مقابلات مع مقدّمي المعلومات الأساسيين من مجموعة متنوعة من الجهات المعنية المشاركة في العملية السياسية، بما فيها مسؤولين حكوميين، وقادة سياسيين ودينيين وقادة المجتمع ومنظمات المجتمع المدني. وقد قدم الموظفون الميدانيون لدى المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية ومنظمات المجتمع المدني المحلية توصيات بشأن المقابلات. وتم إعداد دليل توضيحي عن الأسئلة محدد بحسب

السياق لتقرير كل بلد. وتسلط البيانات التي تُجمع في خلال المقابلات الضوء على وجهات نظر الجهات المعنية حول أثر التقاطعية في الحياة السياسية وكيف تعُالِج، أو لا تُعالِج، كل جهة معنية ذلك في أدوار كل منها على التوالي. هذا وتساعد المقابلات مع المسؤولين الحكوميين والأحزاب السياسية في تحديد الفرص لدمج أولويات منظمات المجتمع المدني في المبادرات الحكومية بينما قد تساعد المقابلات مع قادة المجتمع المدني في تحديد فرص التعاون فيما بينها. وتكون المشاركة في التقييم غالباً المرة الأولى التي تتعرض فيها الجهات المعنية من الحكومة ومنظمات المجتمع المدني إلى مفهوم التقاطعية وتبدأ في التفكير بشأن هذا المفهوم في وكيف يمكنها أن تحسن في سياساتها وبرامجها لضمان أن تكون هذه الأخيرة شاملة للجميع.

المناقشات الجماعية المركزة التفاعلية

ينتج عن التقييم بيانات نوعية واسعة عبر المناقشات الجماعية المركزة التعاونية، والتحليلات التي يقودها المشاركون مع المجموعات التي يستهدفها التقييم حول الوصول والصوت والقيادة. وتتمحور منهجية المناقشات الجماعية المركزة التشاركية للمؤسسة الدولية للنظم الانتخابية حول آراء ومناقشات المشاركين بغية التأكد من أن مشاركتهم مُجدية. تجدر الإشارة إلى أن الميسّرين يُفسحون المجال أمام المشاركين لمشاركة تجاربهم وتفسيرها ودراستها عبر تمارين جماعية وفردية. وبينما لدى المؤسسة مقاربة موحدة لكل مجموعة تركيز، المشاركون هم من يحركون الحوار.

تقرير تقييم التقاطعية

يتم تقديم البيانات، التي جُمعت عبر المراجعة المكتبية والمقابلات مع مقدّمي المعلومات الأساسيين والمناقشات الجماعية المركزة التفاعلية، في تقرير تفصيلي. وبعد ذلك تُستخدَم النتائج الأساسية بخصوص العقبات والفرص للمشاركة السياسية الواردة في تقرير تقييم التقاطعية لوضع توصيات يسهل فهمها وقابلة للتفعيل من أجل إعداد البرامج المبنية على الأدلة.

حلقات التعقيبات والتعليقات

بالتعاون مع المنظمات المحلية الشريكة، تنظّم المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية ورش عمل باعتبارها منصة يقدم من خلالها المشاركون تعليقاتهم وتعقيباتهم على مسودة من تقرير تقييم التقاطعية. حلقات التعقيبات والتعليقات هذه تضمن أن عملية التقييم تشاركية وذلك من خلال تمكين المشاركين من الاضطلاع بدور رائد في تصميم البرامج التقاطعية وتنفيذها. وبالنسبة إلى لبنان، يتضمن التقرير أيضاً الدروس المستفادة من التعاون مع الشركاء من المجتمع المدني عبر «مجموعة العمل للحوار الدامج»

الفرص ومواطن الضعف

استُخلِصت الفرص ومواطن الضعف التالية من التقييم واستُخدِمت لتحديد نقاط الدخول المحتملة للتغيير أو لإبراز أين توجد التحديات كعائق يعترض التغيير.

التنمية الأكثر شمولاً تتعزز على نحوٍ أفضل من خلال البرمجة المتكاملة التي تصل إلى الأشخاص من جميع المجموعات المهمشة (مثلاً، النساء والفتيات، الأشخاص ذوي الإعاقة، الأقليات الإثنية، مجتمع الميم)، والتي تعترف بأن الأفراد قد يواجهون مواطن ضعف متقاطعة متعددة».

- رؤية مجتمع الميم للعمل، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية
https://www.usaid.gov/sites/default/files/documents/1874/LGBT_Vision.pdf

الفرص

- يتميّز لبنان بالتنوّع على صعيد الديانات والأصول الإثنية ويعتبر التعايش واقعاً بالنسبة للمواطنين اللبنانيين.
- لدى لبنان تاريخ في مجال ناشطية منظمات المجتمع المدني وتتمتع الكثير من منظمات المجتمع المدني بالخبرة في مجال الاحتشاد حول قضايا.
- المظاهرات الأخيرة وحّدت الناس من خلفيات متنوعة وحفّزت المجتمع المدني وأدت إلى دعوات لإنهاء الطائفية وإصلاح النظام الانتخابي.
- يشكّل الشباب نسبة كبيرة من الناخبين ولدى هذه الفئة وعياً اجتماعياً وانفتاحاً أكبر على التغيير الاجتماعي.
- طرح القانون الانتخابي الجديد الاقتراع السري للمرة الأولى في انتخابات ٢٠١٨ وقدّم فرصة فريدة لزيادة استقلالية الناخب.
- الانتخابات النيابية لعام ٢٠١٨ كانت المرة الأولى التي يطالب فيها العديد من المرشحين بحقوق مجتمع الميم.
- في يناير/كانون الثاني ٢٠٢٠، تم تشكيل حكومة جديدة استجابة لمطالب المتظاهرين، وارتفع عدد النساء فيها إلى ٦ وشغلْن المناصب التالية: نائبة رئيس مجلس الوزراء ووزيرة الدفاع، وزيرة العدل، وزيرة العمل، وزيرة الشباب والرياضة، وزيرة المهجرين، ووزيرة الإعلام.
- هناك العديد من منظمات المجتمع المدني المطلعة والتي لديها خبرة وتعمل على قضايا التمييز والتهميش التي يعاني منها المواطنين اللبنانيين.
- بدأت منظمات المجتمع المدني اللبنانية تشهد منافع العمل معاً ضمن تحالفات.
- منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة ومجموعات مجتمع الميم تُدرك بشكل خاص الطبيعة التقاطعية لأعضائها وهي حريصة على التعاون.

مواطن الضعف

- المواطنون اللبنانيون مُحبطون بسبب الفساد، والزبائنية، والركود الاقتصادي والخدمات الضعيفة التي تقدمها الحكومة. وأدى ذلك إلى احتجاجات واسعة النطاق والتي يمكن تتصاعد إلى قمع عنيف ضد المتظاهرين أو إغلاق الحيز المتاح أمام المجتمع المدني.
- في معظم الأحيان، يكون الأشخاص الذين لديهم هويات اجتماعية موصومة غير مشمولين في تحركات المجتمع المدني الأوسع نطاقاً.
- عدم إمكانية الوصول إلى المعلومات العامة مقترناً بنقص الشفافية يصعّب جهود المناصرة من أجل الحصول على الخدمات على أساس المساواة.
- أبقت الانتخابات النيابية على الوضع الراهن وتوزعت المقاعد بحسب نظام طائفي وتشغل النساء أقل من ٥ في المئة من المقاعد في مجلس النواب.
- في ٢٠٢٠، حلّ لبنان في المرتبة ١٤٥ من بين ١٥٣ دولة في «التقرير العالمي عن الفجوة بين الجنسين».
- وجود قوانين دينية مختلفة يعني أنه ما من قانون موحد للأحوال المدنية يمكن أن يطالب الناس بتغييره. مثلاً، لا تزال النساء يعانين من التمييز بموجب ١٥ قانوناً مختلفاً للأحوال الشخصية، بحسب انتمائهن الديني.
- لم يُصادق لبنان حتى الآن عن اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ومعظم الدعم الذي يحصل عليه الأشخاص ذوي الإعاقة يأتي من قبل مجموعات دينية، ما يؤدي إلى توزيع غير متساوٍ للخدمات.
- استُخدِمت المادة ٥٣٤ من قانون العقوبات لملاحقة أفراد مجتمع الميم.
- الاضطراب المستمر في سوريا يواصل فرض ضغط اقتصادي وسياسي واجتماعي على المجتمع اللبناني.

النتائج الأساسية

هناك ١٥ قانوناً مذهبياً مختلفاً للأحوال الشخصية ما يؤدي إلى اختلاف أوجه الحماية القانونية لدى المواطنين اللبنانيين بحسب دياناتهم. وفي هذا السياق، يُعرقل الافتقار إلى قانون مدني موحد للأحوال المدنية جهود المناصرة الموحدة. ويعيش المواطنون تجارب مختلفة في مجالات متعددة من الحياة المدنية ومن ضمنها الطلاق، الميراث والحد الأدنى لسن الزواج.

هناك نقص في البيانات الدقيقة والرسمية حول المواطنين اللبنانيين ما يعرقل قدرة المجتمع المدني على المناصرة بفاعلية ضد التهميش والتمييز الذين تتعرض لهما مجموعات مختلفة من المجتمع. وبما أن لبنان لم يُجرِ أي تعداد رسمي للسكان منذ ١٩٣٢، فإن جميع البيانات السكانية في البلاد تقديرية. ومع أن «إدارة الإحصاء المركزي» تجمع بعض البيانات، إلا أن ذلك يتم غالباً بشكل متقطع وقد تتعرض العملية للتدخل السياسي. وليس لدى صناع القرار ولا النشطاء وصولاً إلى المعلومات اللازمة للتخطيط، أو تحديد السياسات، أو الدعوة إلى الإصلاح أو وضع استراتيجيات للمستقبل. وبالإضافة إلى ذلك، ومن دون بيانات دقيقة، ليس بإمكان السلطات تخصيص ميزانيات بشكل مناسب للموارد المطلوبة، بما يشمل أعمال التحسين والتحديث لضمان إمكانية الوصول والخدمات الأساسية لبعض المجتمعات.

> «نسبة النجاح تتأثر بالمجتمع [المدني] والجمعيات [المعنية بالمساواة للمرأة]... كلها، من دونها لن تتجرّأ المرأة على الكلام. كان ذلك ممنوعاً، حتى والداها كانا ضدها. هل شاهدت أماً من قبل – إن عدت ١٥ عاماً إلى الوراء - تقف في صف ابنتها؟ كانت تأخذها من يدها وتعود بها إلى المنزل وتقول لها: «إنه زوجك، اخجلي واسكتي». هذه الأفكار تطورت. عندما حصل الانفتاح و[نتيجة] للجمعيات، تغيّرت الأمور وأصبح بإمكان المرأة أن تقول: «لا، أريد أن أعيش حياتي» ... بغضّ النظر عن التلميحات السلبية التي ستصلها لاحقاً».
>
> - امرأة لبنانية، مناقشة جماعية مركزة

ساهم تكاثر منظمات المجتمع المدني والجمعيات إلى تعزيز الثقة بالذات لدى المجموعات المهمشة وإسماع صوت هذه المجموعات في لبنان. وقد ساهم قانون الجمعيات الصادر في ١٩٠٩ في لبنان في توفير منظومة قانونية تسمح لمنظمات المجتمع المدني بالازدهار، بالمقارنة مع بلدان أخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. كان هناك نحو ٣٥٠٠ منظمة غير حكومية[٦٣] مسجلة رسميا في لبنان في عام ٢٠٠٥، وحتى أبريل/نيسان ٢٠١٩، ارتفع هذا العدد ليصل إلى ٨٥٠٠ منظمة على الأقل.[٦٤] وقد دافعت الكثير من هذه المنظمات بنشاط عن حقوق الإنسان والحريات المدنية وطالبت بخفض التهميش والتمييز. النساء والأشخاص ذوو الإعاقة، والأشخاص من مجتمع الميم، واللاجئون وآخرون يعترفون بأن لهم صوتاً مسموع لم يكن موجوداً من قبل، ولاحظت النساء والأشخاص ذوو الإعاقة أن منظّمات المجتمع المدني كانت ناشطة في مجال توفير المعلومات المدنية ومعلومات للناخبين وفي تشجيع المشاركة السياسية في انتخابات ٢٠١٨.

موارد التمويل المتاحة لخفض التهميش والتمييز في لبنان محدودة ما يؤدي إلى نقص في التنسيق بين المنظمات التي تعمل على مواضيع جوهرية مشابهة. التمويل

63 Melki, Jad and Mallat, Sarah. Digital Activism: Efficacies and Burdens of Social Media for Civic Activism. Arab Media and Society (Issue 19, Fall 2014). https://www.tasharuk.net/resources/files/1438761358MelkiMallatDigitalActivismFinal.pdf. P.2.
64 Civic Freedom Monitor: Lebanon. http://www.icnl.org/research/monitor/lebanon.html

المتاح للمنظمات شحيح ما يدفع منظمات المجتمع المدني العاملة على قضايا متشابهة إلى التنافس على فرص التمويل المحدودة. وبالإضافة إلى ذلك، يقيّد ذلك من قدرة النمو لدى المنظمات ذات القاعدة الجماهيرية التي قد لا يكون لديها القدرة نفسها على التنافس على التمويل، على الرغم من أن لديها شبكات ومسؤوليات مهمة في مجتمعاتها. هناك إقرار بهذا التحدي الكبير وتُبدي المنظمات امتعاضها علناً من عدم قدرتها على التنسيق ومن أنها غالباً ما تكرر عمل بعضها البعض. وكان أحد أسباب عدم الكفاءة هذا الذي يشار إليه غالباً هو نقص التنسيق بين المانحين الدوليين الذين يموّلون مشاريع متشابهة، ما يؤسّس لبيئة تنافسية وليس تعاونية لمنظمات المجتمع المدني.

منظمات المجتمع المدني التي تمثل مجموعات مهمشة مختلفة لا تتعاون أو تنسّق بحرية وبخاصة مع المجموعات الأكثر تأثراً بالوصم. وغالباً ما يجد ممثلو المجموعات الموصومة في لبنان صعوبة في إيجاد أسس مشتركة حتى مع المنظمات الأقرب إلى قضيتهم. مثلاً، لم تعمل منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظمات مجتمع الميم معاً لحماية حقوق أشخاص مجتمع الميم الذين لديهم إعاقة، ولا تنسّق منظمات حقوق المرأة مع المنظمات

«لدى الجميع أولويات لكننا ما نزال لا نعتبر أولوية. لهذا السبب تعتبر الدورات التدريبية لتوعية بعضنا البعض بهذه الأهمية. من هم « LGBTQ »؟ ماذا يعني هذا المختصر؟ ينبغي أن نُدرج ذلك فعلياً في عقليتنا. اقترحت عندما كنت أعمل مع مجموعة حول موضوع التعليم، اقترحت إضافة تعريف LGBTQ إلى المنهاج. لكن آخرين في مجموعتي قالوا «لا يزال الوقت مبكراً على ذلك؛ إنهم يافعون للغاية» – كانوا غير راغبين في إضافة هذا العنصر. كيف يمكننا أن نكون تقاطعيين في حال كان أقراننا لا يفهمون؟»

- ناشط من مجتمع الميم، مقابلة مع مقدم معلومات أساسي

العاملة في مجال فيروس نقص المناعة المكتسب/الإيدز أو تعمل على دمج النساء العابرات جنسياً في عملها. وجدت إحدى منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال المناصرة من أجل النساء المتعايشات مع فيروس نقص المناعة المكتسب، أنها عندما حاولت توسيع نطاق تركيزها والعمل مع عاملات الجنس أو مع النساء اللواتي يعانين الإدمان على المخدرات، كانت هناك مقاومة فعلية من قِبل بعض الأشخاص ضمن المجموعة.

بالإضافة إلى ذلك، غالباً ما تقع منظمات المجتمع المدني في فخ تحديد الأفراد من خلال سمة واحدة وتنظر في القضايا والتجارب الخاصة بشخص ما من خلال هذا العامل ذي الأولوية – مثلاً، يُفترض أن تكون امرأة لديها إعاقة مهتمة فقط بالانتماء إلى منظمة للأشخاص ذوي الإعاقة أو أن تؤمن منظمة من هذا النوع احتياجاتها، وليس أن تكون معنية أيضاً بمنظمات المجتمع المدني المعنية بشؤون النساء بشكل عام أو مُستهدَفة منها. وعلى نحوٍ مماثل، تجد النساء اللواتي لديهن أعاقة واللواتي هن أعضاء في منظمات المجتمع المدني المعنية بشؤون النساء صعوبة في دمج مخاوفهن كنساء لديهن إعاقة في بعض منصات الدعوة المعنية بحقوق المرأة. قد يؤدي ذلك إلى وجود منظمات مجتمع مدني تعالج فقط مجموعة واحدة من المخاوف بدلاً من وضع برامج عالية الجودة تنظر في مجموعة معقدة من التجارب التي قد تحدد احتياجات الأفراد؛ وبالإضافة إلى ذلك، قد يُضطر المستفيدون إلى البحث عن خدمات متعددة تقدمها جهات فاعلة مختلفة ومتعددة ما قد يزيد من عدم الكفاءة ويخفض الفاعلية. كما أن ذلك يثير جانباً مهماً آخر من التنسيق بما أنه يرتبط بتوفير الخدمات، لا سيما عندما يتعلق الأمر بحماية الأشخاص المعرضين لخطر الاستغلال أو الاعتداء. هناك عدة منظمات مجتمع مدني تقدم المأوى لكن الكثير منها ليس مجهزاً للأشخاص ذوي الإعاقة أو الأشخاص العابرين جنسياً ما قد يؤدي إلى تأخير أو فشل في الحماية.

«كنا جميعاً قلقين بشأن التعامل مع مشارك كفيف في المؤتمر لأننا لم نعمل من قبل مع أشخاص من ذوي الإعاقة. نعم أن علينا أن نتعلم المزيد عن إدماج الإعاقة».

- ناشط من مجتمع الميم، مقابلة مع مقدّم معلوم أساسي

لدى منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظمات مجتمع الميم مصلحة في بناء تحالفات تقاطعية والإقرار بمنافعها، والتعلم من تجارب بعضها البعض والإقرار بذلك لكن ذلك لم ينعكس بعد عملياً. وقد لاحظت المنظمات من الفئتين أنها تحتاج إلى إيجاد سبل للعمل معاً لأن هناك أعضاء ضمن مجموعاتها لديهم هويات اجتماعية متعددة. وقد أقرت مجموعات مجتمع الميم بشكل خاص أن العمل في تحالفات على قضايا الحريات المدنية بشكل أوسع هو واحد من السبل الأساسية التي يمكنها إسماع صوتها من دون رد فعل عكسي مهم موجه بشكلٍ خاص إلى الناشطية المتصلة بمجتمع الميم. فعلى سبيل المثال، عمل المدافعون عن حقوق مجتمع الميم في الماضي عبر شبكات مناصرة الشباب على قضايا صحية، ودعوا مع مجموعة متنوعة من المنظمات إلى تمثيل نسبي وإلى إنهاء المذهبية في السياسة والتي برأيهم تخلق عقبات أمام الشباب والنساء والمجموعات المهمشة الأخرى؛ وعملوا بالشراكة مع منظمات حقوق المرأة ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة ومجموعات اللاجئين الفلسطينيين وغيرهم على إصلاح حقوق العمل؛ وانضموا إلى مجموعة متنوعة من المنظمات للعمل ضمن تحالف وطني من أجل حرية التعبير. وعلى نحوٍ مماثل، اضطلعت منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة إلى جانب مجموعات مجتمع الميم وشبكات أخرى بدور رائد في الدعوة إلى أماكن عمل أكثر إدماجاً، سواء من منطلق إمكانية الوصول إليها وكذلك عبر تشجيع التنوّع.

قد تكون مجموعات ومنظمات المراقبين التي تضطلع بمهمة رقابية حليفاً جيداً بالنسبة إلى منظمات المجتمع المدني التي تكافح التمييز والتهميش. كما أن أعضاء المجموعات اللبنانية للمراقبة والمنظمات الأخرى التي تُجري رصداً للعمليات السياسية مطلعة على العقبات التي تعترض النساء والأشخاص ذوي الإعاقة والشباب ومجتمع الميم لدى محاولتهم المشاركة في الحياة العامة. وقد دمجت «الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات» (LADE) النوع الاجتماعي والإعاقة كعنصرين أساسيين في منهجية الرصد التي تتبعها وأصدرت تقريراً عن الانتخابات النيابية لعام ٢٠١٨ من منظور جندري. وعملت الجمعية مع «الاتحاد اللبناني للأشخاص المعوقين حركيا» (LUPD) لنشر مراقبين ميدانيين، ومن ضمنهم مراقبين لديهم إعاقة، خلال الانتخابات وتضمنت تقارير المراقبة نتائج حول إمكانية الوصول. كما دمجت مجتمع الميم كهدف لعملها، وكمراقبين، وسيتم دمج وجهة نظر مجتمع الميم في مهمتها الاستراتيجية في المستقبل. وعلى نحوٍ مماثل، أجرت «مؤسسة مهارات»، وهي منظمة غير حكومية تعمل على قضايا حرية التعبير والإعلام، رصداً إعلامياً للحملات الانتخابية من منظور جندري.

اكتسب حراك مجتمع الميم دروساً من حركة حقوق المرأة في لبنان وعمل معها لكن الحراكَيْن يواجهان تحديات على صعيد العمل معاً بشكل وثيق. بينما تتعلم مجموعات مجتمع الميم بنشاط من جهود المناصرة الأخرى التي تركّز على الحقوق، قال أحد النشطاء إن «الكثير من حراك من أجل حقوق الكوير يستند إلى ما يحصل في الحراك النسوي»، وإنهما حاربا معاً الأبوية في المجتمع، إلا أن هناك إقرار أيضاً بوجود بعض التوترات بين الحراكين التي ينبغي تسويتها، مثل تلك المتعلقة بقضايا العابرين جنسياً. وقال أحد قادة الحراك من أجل حقوق مجتمع الميم:» علينا أن نستخلص ما تعنيه المرأة بالنسبة إلى الحركة النسوية... هناك الكثير من الحوارات غير المريحة في الأفق... لنمضي قدماً ينبغي أن يكون هناك قدر كبير من التنازلات».

بينما لا يزال المواطنون من مجتمع الميم مهمشين في لبنان، ظهرت بعض المؤشرات الإيجابية التي تُنبِئ بإفساح المجال أمام مناقشة قضاياهم في المجتمع اللبناني. وكانت الانتخابات النيابية لعام ٢٠١٨ المرة الأولى التي شكّلت فيها هذه القضايا جزءاً من المنصات السياسية، حيث دافع أكثر من ١٠٠ مرشح بشكل علني عن حقوق مجتمع الميم وإلغاء تجريم المثلية الجنسية. وقد لاحظ المناصرون المدافعون عن مجتمع الميم الذين قابلهم فريق التقييم أن هذا التحوّل قد يكون نتيجة لرغبة المرشحين في جذب الشباب اللبناني الذين يتمتعون بوعي اجتماعي أكبر والذين ينضمون إلى صفوف الناخبين للمرة الأولى ويشكلون نحو ربع عدد جميع الناخبين تقريباً. وقبل الانتخابات، أطلقت المؤسسة العربية للحريات والمساواة فيديو للدفع باتجاه إلغاء المادة ٥٣٤، عنوانه «التمييز يُفقِد الأهلية». وقد جعل تحالف «كلنا وطني» الذين أنشأ مؤخراً، بالإضافة إلى الأحزاب الأكثر محافظة عادة مثل حزب الكتائب الديمقراطي المسيحي، إلغاء تجريم المثلية الجنسية جزء من منصاتهما الانتخابية الرسمية. كما سجّل مجتمع الميم مكاسب قضائية في السنوات الأخيرة حيث أصدرت محاكم مدنية وعسكرية أحكاماً لصالح حقوق هذا المجتمع.

إقرار قانون الانتخابات المُعدَّل[٦٥] أوجد زخماً جديداً للمجتمع المدني كي يعمل معاً ويوسّع تمثيله في مجلس النواب عبر ترشيح مرشحين غير تقليديين. يسمح قانون الانتخابات المعدل بإنشاء تحالفات جديدة وغير متوقعة على لوائح المرشحين في أنحاء البلاد وإن كان النظام لا يزال يصب لصالح الأحزاب التقليدية، ما يدفع الأفراد إلى الترشح ضمن قائمة يتم التفاوض عليها. يصعّب ذلك الأمر بالنسبة إلى بعض المرشحين المحتملين، بما في ذلك النساء، والأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم من الأشخاص المهمّشين، والذين تتضاءل احتمالات أن يكونوا جزءاً من حزبٍ ما. وعلى الرغم من ذلك، فإن المجتمع المدني الذي توحّد في إطار «كلنا وطني» في خلال أزمة النفايات في ٢٠١٥ «طلعت ريحتكم»، أنشأ للمرة الأولى تحالفاً من نشطاء منظمات المجتمع المدني كجزء من لائحة «بيروت مدينتي». لسوء الحظ، أبقى قانون الانتخابات على الانقسام الطائفي الأساسي، حيث تم تخصيص ٦٤ معقداً للمسلمين و٦٤ مقعداً للمسيحيين، ولم يتضمن كوتا الـ٣٠ بالمئة للنساء التي دافعت عنها الكثير من منظمات المجتمع المدني. وفي دورة الانتخابات في مايو/أيار ٢٠١٨، كان عدد النساء اللواتي ترشحن للانتخابات الأعلى على الإطلاق،[٦٦] لكن امرأتين إضافتين فقط فزن فقط بمقعدين في الانتخابات، ورفعن تمثيل النساء إلى ٦ مقاعد من أصل ١٢٨ مقعداً (أقل من ٥ في المئة من جميع المقاعد). وبحسب تقرير صادر عن «لادي»، بصفتها منظمة مراقبة، «عزز [القانون] تمركز الأصوات الطائفية ضمن النطاق الطائفي/السياسي للنخبة الحاكمة وأضعف قدرة القادمين الجدد من المرشحين، ومن بينهم النساء، الذين لا يتمتعون بقاعدة شعبية وشبكة علاقات زبائنية راسختين، على «الخرق»».[٦٧] وقد تقدّم مرشحّون من ذوي الإعاقة إلى الانتخابات البلدية. وليس من المعروف ما إذا كان مرشحون لديهم إعاقة ترشحوا للانتخابات النيابية في ٢٠١٨، إلا أن هذه الانتخابات كانت الأولى التي شهدت وجود امرأة لديها إعاقة كعضو في هيئة الإشراف على الانتخابات.[٦٨]

طالب الشباب بخفض سن الاقتراع من ٢١ إلى ١٨ عاماً لكنهم يتصورون أن الأحزاب السياسية لن توافق بسبب الفرضيات بشأن أي من الطوائف قد تكون المستفيدة الأكبر من ذلك مع إضافة مواطنين إلى قوائم الناخبين. تجدر الإشارة إلى أن القانون اللبناني يحدد الـ١٨ كسن الرشد، وهو العمر المتعارف عليه الذي يحصل فيه المواطنون على حق التصويت في أغلب الديمقراطيات.[٦٩] إلا أن المادة ٢١ من الدستور تنص على ان المواطنين اللبنانيين

65 قانون الانتخابات الجديد الذين صدر في عام ٢٠١٧، غيّر النظام الانتخابي الجديد من نظام أكثري للتصويت الجمالي إلى نظام للتمثيل النسبي مع صوت تفضيلي.
66 في البداية، قدّمت ١١٣ امرأة أوراقهن للترشح إلى الانتخابات لكن ٢٧ منهن انسحبن، فوصل العدد الإجمالي للنساء المرشحات إلى ٨٦ مرشحة من أصل ما مجموعه ٥٩٧ مرشحاً. ومن الأسباب الرئيسية لانسحاب الكثير من تلك النسوة هو عدم قدرتهن على إيجاد لوائح انتخابية ينضممن إليها أو كان ذلك يتطلب رسوم ترشيح باهظة، كانت أعلى مما كانت عليه في الماضي.
67 من منظور جندري. الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات، ص.١٨ تقرير مراقبة الانتخابات النيابية لعام ٢٠١٨
68 كانت سيلفانا اللقيس ممثلة المجتمع المدني في الهيئة. استقالت في . ٢٠أبريل/نيسان ٢٠١٨.
https://eeas.europa.eu/sites/eeas/files/final_report_eu_eom_lebanon_2018_english_17_july_2018.pdf
69 ACE Encyclopaedia, "Voter Registration"; http://aceproject.org/ace-en/topics/vr/vra/vra07/vra07a

ينبغي أن يكون عمرهم ٢١ عاماً لكي يكونوا ناخبين. وقد طالبت جماعات المجتمع المدني مثل «الحملة المدنية لإصلاح الانتخابات» و«اتحاد الشباب الديمقراطي اللبناني»، بخفض سن الاقتراع. وقد أُقِرّ اقتراح لتعديل الدستور من

> «يمكنك في لبنان أن تتقدّم إلى أي وظيفة عندما تبلغ الـ١٨ من العمر وهناك خدمة عسكرية في سن الـ١٨. كيف يمكنك أن تخدم في الجيش ولا يُسمح لك بالاقتراع؟».
>
> - شاب، مناقشة جماعية مركزة

أجل خفض سن الاقتراع إلى ١٨ في البرلمان في ٢٠٠٩ لكنه لم يُنجز جميع المراحل المطلوبة من أجل عملية تعديل الدستور قبل الانتخابات النيابية لعام ٢٠٠٩. كما لم يتم طرحه مجدداً في انتخابات ٢٠١٨ والتي شكّل فيها الشباب والشابات الناخبين نحو ٣٠ في المئة من الناخبين المسجلين.[٧٠] وقد تكهّن الشباب بالإضافة إلى آخرين تحدث معهم فريق التقييم أن من الأسباب الرئيسية لذلك هو أن الوضع الراهن لا يرغب في تغيير الموازين في حال أضافت بعض المذاهب عدداً كبيراً من الناخبين الجدد إلى قوائم الناخبين. وقد أظهر بحث نشرته «ستاتستكس ليبانون» في مارس/آذار ٢٠٠٩، مثلاً أن ١٧٥ ألف مسلم قد يُضافون إلى قوائم الناخبين بالمقارنة مع ٥٨ ألف مسيحي، وأن المسلمين الشيعة سيشكّلون غالبية الناخبين الجدد.[٧١]

عدم إمكانية الوصول إلى مراكز الاقتراع لا تزال تشكّل عائقاً أمام تصويت الكثير من الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن والنساء الحوامل. ومع أن بعثة المراقبة الأخيرة للاتحاد الأوروبي إلى الانتخابات النيابية في مايو/أيار ٢٠١٨ أفادت بأن ٤٧ في المئة من مراكز الاقتراع كان يمكن الوصول إليها،[٧٢] إلا أن مسحاً أجرته منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة التي كانت تُراقب الانتخابات مع «الاتحاد اللبناني للأشخاص المعوقين حركياً» والمؤسسة الدولية للنظم الانتخابية في عام ٢٠٠٩، يُظهر أن ٣ مراكز فقط من أصل ٧٠ مركزاً زارها المراقبون، امتثلت لمعايير «تيسير المشاركة في الانتخابات». كما لاحظ مراقبو لادي أن ٢٤٢ مركز اقتراع على الأقل

> «لا توجد معايير لاحترام الأشخاص ذوي الإعاقة. حمل عنصر من الدفاع المدني امرأة [إلى قلم الاقتراع] كما لو أنها كيس من البطاطس. رماها على ظهره وصعد السلم».
>
> - رجل ذو إعاقة، مناقشة جماعية مركزة

من المراكز التي راقبوها كان من الصعب الوصول إليها.[٧٣] وأفادت الكثير من التقارير عن قيام عناصر من الدفاع المدني بمساعدة المواطنين في الصعود إلى أقلام الاقتراع، بما يشمل الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن والأشخاص الذين لديهم إصابات مؤقتة. وقد أشار العديد من المشاركين في المناقشات الجماعية المركزة التي أجرتها المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية إلى أنهم شعروا بالانزعاج من حملهم إلى الطوابق الأعلى أو أفادوا أنهم شاهدوا كباراً في السن أو أشخاص من ذوي الإعاقة يُحملون ومن ثم يرمَون على الأرض. كما أفادت نساء من ذوات الإعاقة أنهن شعرن بالانزعاج من أنهن حُملن من قبل رجال مسلحين. وأفاد آخرون أن الناخب في حال احتاج إلى المساعدة لصعود درج، كان يُطلب منه عادة الكشف عمن سيصوت له لكي يحصل على مساعدة من أعضاء ذلك الحزب السياسي. وأضاف البعض أنهم لو حصلوا على مساعدة في الصعود، كانوا يجدون صعوبة في إيجاد من يساعدهم في النزول. وأشار مراقبون للانتخابات من ذوي الإعاقة إلى وجود الكثير من المراكز التي لم يتمكنوا فيها من مراقبة قلم الاقتراع المكلفين بمراقبته لأنه كان يقع في طابق لم يكن في وسعهم الوصول إليه.

70 UNDP 2018 Lebanese Parliamentary Elections: Results & Figures
71 https://now.mmedia.me/lb/en/reportsfeatures/with_lower_age_how_many_new_voters. Accessed April 10, 2019.
72 Parliamentary Elections 2018. European Union Election Observation Mission to the Republic of Lebanon 2018. P.32.
73 الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات، تقرير الجمعية الأولي لتقييم يوم الاقتراع، مايو/أيار ٢٠١٨

في مجتمع ذوي الإعاقة، تعتبر النساء والأشخاص الصُم عُرضة على نحوٍ خاص للتهميش وهم غير قادرين على الحصول على حقوقهم السياسية كاملة. وعلى الرغم من أن جميع الأشخاص الذين لديهم إعاقة ذكروا أنهم واجهوا عقبات عندما ذهبوا للتصويت، فقد واجه الناخبون الصم وكبار السن الذين لديهم صعوبة في السمع بشكل خاص صعوبة في التواصل مع العاملين في قلم الاقتراع، ما أثر على مشاركتهم في يوم الانتخابات. وبالإضافة إلى ذلك، وقبل الانتخابات، وبسبب عدم اعتماد لغة الإشارة في التجمعات السياسية والبرامج التلفزيونية التي كان المرشحون يناقشون فيها فيه آراءهم السياسية، عانى المواطنين الصُم من صعوبة في التفاعل والمشاركة في العملية الانتخابية أو السياسية. ولم تُحاول سوى قلّة من الأحزاب السياسية أو المرشحين أن تكون دامجة للجميع وتصمم مواد موجهة إلى الناخبين الصُمّ أو الذين لديهم صعوبة في السمع. وبالإضافة إلى ذلك، واجهت النساء اللواتي من ذوات الإعاقة تهميشاً إضافياً. وقد لاحظت النساء اللواتي ترشّحن بالإضافة إلى المشاركين في مجموعات التركيز أن الشكل الخارجي هو مؤشر مهم على قابلية المرشح للفوز Electability. ويتفاقم هذا الأمر بشدة بالنسبة إلى النساء من ذوات الإعاقة بسبب المعايير المجتمعية التي تُحيط غالباً بما يعتبر جميلاً في العادة.

> «في الحياة السياسية، ولمجرد كونك امرأة، سُيحكَم عليك بأنك غير مؤهلة. لذلك تخيّل مدى صعوبة ذلك عندما تُضاف إعاقة إلى ذلك. سيتعين عليك التعامل مع «إعاقتين»: كونك امرأة و [شخص] معوّق...».
>
> - رجل ذو إعاقة، مناقشة جماعية مركزة

يواجه المواطنون العابرون جنسياً عقبات مهمة تؤثر في مشاركتهم السياسية. فقد خلق الوصم المجتمعي والتمييز عقبات متعددة أمام حصول المواطنون العابرون جنسياً في لبنان على التعليم والوظائف ومشاركتهم السياسية، لا سيّما بالنسبة إلى الأشخاص الذين يندرجون ضمن مجموعة مهمشة أخرى في المجتمع اللبناني. وبينما يعتبر تغيير النوع الاجتماعي قانونياً في لبنان، يفتقر الكثير من المواطنين العابرين جنسياً في لبنان إلى بطاقات هوية تتناسب مع مظهرهم أو وثائق ميلادهم. ويعانون بالتالي من تحديات في يوم الاقتراع بما أن العاملين في مراكز الاقتراع ليسوا مجهزين للتعامل مع المواطنين العابرين جنسياً الذين يبدون مختلفين عن بطاقات الهوية الخاصة بهم، ويعتبر الموظفون هذا الاختلاف على أنها محاولة احتيالية للتصويت.

> «لن أترشح أبداً في دائرتي الانتخابية. إنه أمر صعب في الحقيقة [المشاركة في السياسة في لبنان]... ينبغي أن تكون قادراً على فتح منزلك... إنها الزبائنية البحتة. لا أريد أن أستقبل الناس منذ السادسة صباحاً».
>
> -امرأة عضو في حزب سياسي كبير، مقابلة مع مقدمي المعلومات الأساسيين

الأحزاب السياسية ليست شاملة للجميع. إذ من النادر أن تتقدم النساء في صفوف الأحزاب السياسية وهناك القليل من القادة النساء البارزات أو خلف الكواليس اللواتي يشكّلن جزءاً من عملية صنع القرار. كما أن بضعة أحزاب فقط حددت كوتا بحسب النوع الاجتماعي، وغالباً تُكلّف لجان النساء ضمن الأحزاب بمهام اجتماعية غير متصلة بالسياسة مثل توضيب الهدايا للمناسبات الاجتماعية. كما أن العديد من قادة الأحزاب السياسية، بما في ذلك القلة منهم من النساء، ليسوا مؤيدين لفكرة الكوتا لأنهم يعتبرون أن النساء لسن مهتمات بالترشح أو المشاركة في الزبائنية التي يعتبرها السياسيون ضرورية. وفي الانتخابات التي جرت مؤخراً، لم تُرشح الأحزاب التقليدية الكثير من النساء على لوائحها[٧٤] لأنها خافت من أن يعتبر الناخبون

74 من أصل 86 امرأة مرشحة، كانت 12 منهن فقط عضوات في الأحزاب السياسية التقليدية بينما ترشّحت الأغلبية ضمن "كلنا وطني"

النساء كمرشحات غير مؤهلات وأن التصويت للنساء قد يخفف من الأصوات التفضيلية. كما أن بعض الأحزاب لم تُرشّح أي امرأة. والمرشحات اللواتي حصلن على أصوات هن نساء لديهم وضع اجتماعي واقتصادي أفضل، وكن منتميات إلى أحزاب أو ديانات رئيسية ولديهن وصول (أو يمكنهن توفير الوصول) إلى النظام السياسي. وقد لاحظت مجموعات المراقبين أيضاً أن الأحزاب كانت تتواصل نادراً مع الناخبات أو تتوجه إليهن في خلال الحملات: وخلال الحملات التي كانت تجول على المنازل، لوحظ أن الأحزاب السياسية كانت تطلب مخاطبة رجل الأسرة بدلاً من مناقشة القضايا أو المنصات مع النساء. وبالإضافة إلى ذلك، بينما ركّز شراء الأصوات تقليدياً على الناخبين من الإناث وكبار السن، فإن النظام الانتخابي الجديد، الذي طرح الصوت التفضيلي والاقتراع السري ما خفف من قدرة الأحزاب على التحكم بالأصوات وتحفيز شراء الأصوات، عمل ضد حث النساء على الخروج للتصويت.

«ربما قد تكون حكومة لا-طائفية مفيدة للبنان لأنه لن يكون هناك مزيد من الزبائنية أو تقاسم الحصص. ينبغي أن يعمل الجميع من أجل لبنان».

- شاب، مناقشة جماعية مركزّة

ولم يسبق أن رشّحت الأحزاب السياسية اللبنانية إلى الانتخابات أي شخص يُفصِح علنا أنه من مجتمع الميم. كما أن الأشخاص ذوي الإعاقة أشاروا إلى أن الأحزاب ومرشحيها لم يبذلوا أي جهد خلال التجمعات الانتخابية على صعيد الإدماج، ولم يكترثوا إلى إمكانية الوصول إلى مكان إقامة التجمعات ولم يستخدموا لغة الإشارة؛ وكانت المحاولات الوحيدة لاشتمال الجميع في الانتخابات النيابية لعام ٢٠١٨ على يد مرشحين من المجتمع المدني، الذين كان يتزايد احتمال أن يقدموا ترجمة فورية إلى لغة الإشارة في تجمعاتهم لكنهم كانوا يفتقرون أيضاً إلى الموارد التي تتمتع بها الأحزاب السياسية.

وفي النهاية، إنّ النظام السياسي الفريد المتقاسم للسلطة في لبنان يؤدي أيضاً إلى نقص الإدماج في الأحزاب السياسية. معظم الأحزاب السياسية وأعضاؤها يعملون كممثلين عن طوائفهم ويخدمون فقط اللبنانيين الذين لديهم الانتماء الديني نفسه، ولا يمثلون لا إجمالي الناخبين اللبنانيين بشكل عام ولا أعضاء المجموعات الدينية غير تلك التي ينتمون إليها.

الأحزاب السياسية تستخدم الزبائنية للتأثير على السلوك الانتخابي، حيث تضطلع الهوية الدينية بدور قوي في كيفية توزيع المنافع في المجتمعات المختلفة. كما أن الأحزاب السياسية في لبنان موزعة بشكل عام على طول الخطوط الطائفية، وتخدم مجتمعاتها الدينية وليس جميع الناخبين في مناطقها. وكانت الانتخابات في لبنان عادة حدثاً تعاملياً يستند إلى الانتماء الديني للفرد. وأدت العلاقة الوثيقة بين الأحزاب وناخبيها إلى نشوء نظام زبائني قائم على المحسوبية والذي كان يتعزز من دورة انتخابية إلى أخرى من خلال الإطار القانوني وذلك عبر السماح للسياسيين بتقديم خدمات عينية أو مادية. وقبل إصلاح الاقتراع في انتخابات عام ٢٠١٨، كانت سرية الاقتراع محدودة وكان من السهل على نحوٍ خاص معرفة كيف انتخبت الأسر. كما كانت الأحزاب السياسية تُبرِم اتفاقات مع قادة المجتمعات المحلية أو الأسر، وتعِد بوظائف ومنافع، بما يشمل الأموال النقدية، والأغذية، والحصول على الخدمات، والمنح التعليمية وامتيازات أخرى. وكان الناخبون المقيمون خارج البلاد يُستقدَمون في طائرات إلى لبنان وتُدفع تكاليف سفرهم جواً بالكامل. وخلال فترة الانتخابات، عرضت الأحزاب السياسية وظائف على

السكان الذي هم في سن الاقتراع مقابل أصواتهم. وتعتبر الوظائف بشكلٍ خاص سلعة مهمة في المنظومة الاقتصادية التي ترتفع فيها نسبة البطالة.

«أنا اليوم كشاب أنهى دراسته وحائز على إجازة، وصلت إلى مرحلة في هذا البلد لست قادراً فيه على العثور على عمل. لذلك عندما تبدأ الانتخابات، يبدأ كل مرشّح بتقديم خدمة لك أو يعرض توظيفك لكي تصوّت له. نجد صعوبة في العثور على وظيفة في لبنان. لذلك نحن نعلق آمالنا على هذا الشخص أو أي شخص آخر يعدنا بأمر مماثل».

- شاب، مناقشة جماعية مركزّة

وتعتبر الأسر الفقيرة والنساء الفقيرات أكثر ضعفاً على نحوٍ خاص، وقالت امرأة لديها إعاقة: «لو كانت الأسرة ميسورة، يكون لديها حرية أكبر في التصويت. بينما تحاول الأسرة الفقيرة تلبية احتياجاتها عبر أصواتها». وفي الوقت نفسه، أشار بعض الذين قابلناهم إلى أن الوظائف الموعودة غالباً لا تتحول إلى واقع وأن «الجميع يقدم وعوداً ويأخذ صوتك» لكن «لا أحد يفي بوعوده» و«يقدمون الخدمات فقط في خلال الانتخابات». وفي بعض الحالات، أفاد شباب أنهم حصلوا على عمل في خلال الانتخابات لفترة اختبارية ومن ثم فُصِلوا من العمل بعد الانتخابات. ومع أن إصلاح عملية الاقتراع زاد من الفرص المتاحة للناس كي ينتخبوا

«كان هدف الناخب الذهاب لانتخاب شخص ما لكي يوظفه هذا الشخص، لأننا بالطبع لدينا معدل بطالة مرتفع في لبنان. لذلك قد أذهب للاقتراع إن حظيت بوعد بوظيفة أو رحلة أو ١٠٠ دولار أو لا أعرف ماذا».

- شاب، مناقشة جماعية مركزّة

بالطريقة التي يفضلونها، إلا أن حقيقة أن مراكز الاقتراع لا تزال موزعة بشكل واضح في المجتمعات المقسمة بحسب الأسرة [العشيرة/الجماعة] والمذهب، وشراء الأصوات والتصويت العائلي لا تزال تبعث على القلق وتترك الباب مفتوحاً أمام نظام المحسوبيات الذي لطالما كان قائماً.

كبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة والمواطنون الأميّون أو الذين لديهم إلمام بسيط بالقراءة والكتابة، والنساء يواجهون عقبات خاصة تعترض مشاركتهم السياسية ما قد ينجم عنه فقدانهم حرية التصويت للمرشحين المفضلين لديهم. وقد أشار المشاركون في مجموعات التركيز إلى أن بضع مجموعات المواطنين اللبنانيين تواجه تحديات عندما تحاول التصويت. فعلى سبيل المثال، أشارت النساء إلى أنه كان يُتوقّع منهن التصويت بحسب ما تصوّت أسرهن وبحسب انتمائهن الديني وليس بحسب مصالحهن الخاصة، على الرغم من أن ذلك ينطبق أيضاً على أغلبية المواطنين اللبنانيين. وحتى إن لم يرغبن في التصويت، غالباً ما لا تكون لديهن فرصة الامتناع عن التصويت بما أن أسرهن تذهب مجتمعة للاقتراع. كما أن بعض النساء من أسر غير متعلمة يُمنعن في بعض الأحيان من التصويت أو يتولى آباؤهن أو أزواجهن تنظيم تصويتهن. وأشارت النساء أيضاً إلى أنه رغم أن خيارهن ينحصر بشكل عام بالتصويت لمرشحين ذكور بما أن قلة من النساء يترشحن، حتى لو أردن التصويت لامرأة، يُوجّهن غالباً للتصويت لرجل. وبالإضافة إلى ذلك، تجد النساء المتزوجات خياراتهن مقيدة أكثر. فعندما يتزوجن، يتعيّن عليهن التصويت في القضاء الذي ينحدر منهم أزواجهن، حيث قد يكنّ لا يعرفن المرشحين، وفي حال كنّ من ديانة مختلفة عن ديانة أزواجهن، قد يجدن عدداً قليلاً من المرشحين من نفس خلفيتهن الدينية على بطاقة الاقتراع.

«الأسَر هي من تُنظِّم تصويت النساء عادة... ومن النادر أن تذهب المرأة للتصويت بحسب معتقداتها... عندما نشاهد نساء مرشحات، لا يمكننا التصويت لهن لأننا لسنا حرات. يُطلب منا التصويت للرجال. يتم توجيهنا».

- امرأة لبنانية، مناقشة جماعية مركزة

بعض المشاركين أشاروا إلى أنهم هم أو آخرين شاهدوهم في مراكز الاقتراع أجبروا على التصويت أمام الجميع بدلاً من التصويت خلف عازل أو ستارة تضمن الخصوصية، لأنهم كانوا من ذوي الإعاقة ممن لم يكن من السهل التعامل معهم في مركز الاقتراع. وأشار أحد المراقبين: «حتى

«هم [مناصرو الأحزاب السياسية] يأخذون بطاقات الهوية الخاصة بالأشخاص الذين لا يعرفون القراءة والكتابة وذوي الإعاقة وكبار السن وينتخبون عنهم. لاحظت أيضاً أن نساء حوامل وأشخاص لديهم رجل مكسورة ينتخبون عبر شخص آخر».

- رجل لبناني لديه إعاقة، مناقشة جماعية مركزة

التجهيزات الهندسية كانت غير متاحة. لم يكن هناك مساحة كافية للتصويت في مكان الاقتراع؛ لم تكن هناك من سرية متاحة للأشخاص ذوو الإعاقة. كان الجميع في الغرفة قادرين على معرفة لمن كان هؤلاء يصوتون. وفي حالات أخرى، كانت النساء الحوامل، وكبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة غير قادرين على الوصول جسدياً إلى قلم الاقتراع لأنه كان موجوداً في الطابق الثاني، وأشخاص آخرون أخذوا منهم لوائحهم الانتخابية وصوتوا عنهم، ما قد يكون سمح بسرقة أصوات. وحصل الأمر نفسه بالنسبة إلى المكفوفين أو الناخبين غير الملمين بالقراءة أو الكتابة والذين حصلوا على مساعدة للاقتراع. وقالت امرأة لديها إعاقة كانت مراقبة للانتخابات: «وجدنا أن بعض الأشخاص اقترعوا بدلاً من [الناخب]. راجعتهم وتجادلنا. عندما علموا أنني مراقِبة، استخدموا الشفقة وأنهم أرادوا [أن يقترع الناخب وبالتالي] ذهبوا للتصويت نيابة عنه».

وعلى نحوٍ مشابه لما هو سائد عالمياً، تضطلع وسائل التواصل الاجتماعي بدور كبير في الحياة اليومية للمواطنين اللبنانيين وقد استخدمت بنجاح للناشطية، لكن حرية التعبير قد تكون عرضة لتهديد متزايد في لبنان. على الرغم من بطء سرعة الإنترنت في لبنان، تتمتع وسائل التواصل الاجتماعي باستخدام واسع، حيث يعتبر نحو ٧٦ في المئة من جميع اللبنانيين مستخدمين نشطين للإنترنت،[٧٥] و ٦٦ في المئة مستخدمين نشطين لوسائل التواصل الاجتماعي.[٧٦] ليس لدى لبنان تاريخ في فلترة أو حجب المواقع الإلكترونية على الرغم من عدم وجود قانون يحمي حرية التعبير على الإنترنت.[٧٧] ومع ذلك، حصدت حملة «طلعت ريحتكم» الشهيرة التي أطلقها مواطنون في بيروت شعبية كبيرة نتيجة للتفاعل على وسائل التواصل الاجتماعي وناقش المتظاهرون قضايا كبيرة متصلة بالفساد على الإنترنت. غير أنه وفي خلال السنوات الثلاثة الماضية، كانت الناشطية على الإنترنت عرضة لتدقيق متزايد من قبل القوى الأمنية اللبنانية. إذ يتعرض النشطاء والصحفيون الذين يثيرون أسئلة حول الفساد والدين ومساءلة الزعماء باستمرار للتوقيف والاستجواب حول منشوراتهم الإلكترونية ويتعرضون لضغوط لتوقيع تعهدات بالامتناع عن النشر على وسائل التواصل الاجتماعي أو عن انتقاد القادة السياسيين. أثار ذلك مخاوف حول حرية التعبير وخطر الرقابة المحدق.

اندلعت الثورة اللبنانية بسبب فرض «ضريبة» على منصة التواصل الاجتماعي «واتساب» التي تقدم اتصالات ورسائل نصية مجانيةً عبر الإنترنت والتي يستخدمها الكثير من اللبنانيين نظراً إلى الكلفة الباهظة للاتصالات غير المبنية على الإنترنت.[٧٨] وقد استُخدم «واتساب» ووسائل أخرى

75 Internet World Stats: Lebanon. https://www.internetworldstats.com/me/lb.htm
76 Digital in Lebanon – 2018. https://www.slideshare.net/EveryLeader/digital-in-lebanon-2018
77 حرية الإنترنت في لبنان ٢٠١٨. http://www.maharatfoundation.org/internetfreedom . ص. ١٣.
78 https://www.pri.org/stories/2019-10-24/how-lebanons-whatsapp-tax-unleashed-flood-anger

للتواصل الاجتماعي على نطاق واسع لتوثيق وتنظيم الاحتجاجات في أنحاء البلاد، إلا أنها استُخدِمت أيضاً لنشر المعلومات المضللة والترهيب.[٧٩] فعلى سبيل المثال، ساهمت وسائل التواصل الاجتماعي في تضخيم استخدام حملات التشهير لإلحاق الأذى بسمعة الأفراد. ويشمل ذلك مشاركة معلومات شخصية على هذه الوسائل لتمكين أعداد كبيرة من الناس من التواصل مباشرة مع الأفراد بواسطة رسائل تنطوي على الكراهية.

النوع الاجتماعي يؤثر على سبل استخدام المرشحين لوسائل التواصل الاجتماعي. تختلف طريقة استخدام المرشحين الإناث والذكور لوسائل التواصل الاجتماعي في لبنان. وعلى الرغم من أن المرشحات فتحن حسابات على وسائل التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك خلال حملاتهن، إلا أن المعلومات التي كانت تُنشر على هذه المنصات كانت محصورة بنشر خطاب أو تحديد موعد التجمعات المقبلة مثلاً. وقد أنشأ المرشحون الذكور حسابات على وسائل التواصل الاجتماعي قبل وقت طويل من ترشّحهم، واستخدموا حساباتهم بطريقة أكثر ديناميكية خلال حملاتهم، وأبقوا على نشاطهم عليها بعد انتهاء الحملة. وأبدت المرشحات عدم رغبتهن في مشاركة تفاصيل كثيرة حول شخصياتهن أو حياتهن الشخصية على الإنترنت، وفضّلن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي حصراً لمشاركة المعلومات بدلاً من تأسيس «علامة» لهن والترويج لأنفسهن.

79 https://codastory.com/disinformation/whatsapp-lebanon-protest/

التوصيات

حدد الأفراد، ومنظمات المجتمع المدني والمسؤولين الحكوميين الذين اجتمع بهم فريق المؤسسة الدولية للنظام الانتخابية خلال عملية التقييم، عدداً من الاقتراحات لتخفيف العقبات وخلق فرص لخفض التمييز والتهميش، وزيادة المشاركة السياسية للمواطنين اللبنانيين. ونذكر من بين التوصيات الرئيسية ما يلي:

زيادة التوعية بشأن احتياجات التقاطعية لدى منظمات المجتمع المدني التي تمثّل مجموعات هوية محددة. فهناك تفسيرات وتأويلات مختلفة لـ«التقاطعية» بين المجموعات ما قد ينجم عنه أحياناً بعض الالتباس. وعلى الرغم من أن بعض المجموعات قد نجحت معاً بإقامة حملات، إلا أن الحاجة لا تزال قائمة إلى فهم كيف يمكن أن يؤدي نهجاً تقاطعياً للمناصرة إلى نتائج أفضل. إن بناء التحالفات ليس سوى جانباً واحداً؛ وهو يتمحور حول فهم التحديات التي تواجه الآخر، والاستماع إلى الذين يعيشون مستويات متعددة من التمييز، وإيجاد الذين لديهم أولويات مشتركة يمكن تحقيقها معاً.

«وقع لبنان بعض الاتفاقيات الدولية التي تكافح الفساد من منظور حقوق الإنسان، لكنه لا ينفذّها».

- رجل لبناني، مناقشة جماعية مركزّة

يتعين على منظمات المجتمع المدني أن تعمل معاً بنشاط لمتابعة الالتزامات الدولية للبنان والمطالبة بمواءمة هذه الالتزامات مع القوانين اللبنانية. تجدر الإشارة إلى أن لبنان قد ساهم في صياغة بعض من أولى الصكوك الدولية في مجال حقوق الإنسان. وقد انضم منذ ذلك الحين أو صادق على العديد من الصكوك الدولية بما يشمل العهد الدولي المعني بالحقوق المدنية والسياسية واتفاقية سيداو، واتفاقية حقوق الطفل، والاتفاقية بشأن القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. كما أن لبنان وقع، وإن لم يصادق، على الاتفاقية بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة. ولبنان ليس طرفاً في الاتفاقية المتصلة بوضع اللاجئين. ينبغي أن تعمل منظمات المجتمع المدني معاً من أجل متابعة الالتزامات الدولية للبنان، لا سيما في الحالات التي لا يكون فيها الإطار القانوني المحلي متوائماً مع القانون الدولي، كما هو الحال مثلاً بالنسبة إلى احترام حقوق المرأة اللبنانية، وذلك بغية مساءلة الدولة بشأن الحقوق التي التزمت بها تجاه مواطنيها.

«نحن نغرق في التفاصيل في أغلب الأحيان وعلينا أن نفتح عقولنا ونفكر كيف تتأثر المجموعات الأخرى بالتحديات والفرص نفسها».

- مدافع عن المساواة بين الجنسين، مقابلة مع مقدمي المعلومات الأساسيين

ينبغي أن تبذل منظمات المجتمع المدني جهداً موحداً لبناء تحالفات تقاطعية لكي تطالب معاً بمناهضة التمييز والتهميش. وينبغي أن تتعلم المجموعات المهمشة من تجارب بعضها البعض. أن يكون هناك شخص أو مجموعة مضطهدين، لا يعني أن ليس لدى هؤلاء نظرتهم السلبية الخاصة ضد مجموعات مهمشة أخرى ويفهمون وجهات نظر أخرى وأن هناك مجال لمزيد من التنسيق وبناء التحالفات على المستوى التنظيمي. قد يشمل ذلك جمع المنظمات التي تعمل على قضايا فيما بين الأديان، وتمكين المرأة، وحقوق الاشخاص ذوي الإعاقة، وإشراك الشباب، وحقوق مجتمع الميم ومنظمات أخرى، لتيسير حوار حول الأسباب الجذرية للتهميش وقضايا أخرى ذات اهتمام مشترك.

التفكير في بدائل عن النظام الانتخابي في لبنان أو إصلاحه من شأنه أن يُبيّن كيفية إدماج أصوات الشباب، والنساء، وذوي الإعاقة وغيرهم بشكل أفضل، بصرف النظر عن هويتهم الطائفية. فعلى مدى سنوات، تم منح عقود الخدمات العامة، مثل الكهرباء وجمع النفايات وبناء الطرق، إلى شركات لديها صلات بالزعماء السياسيين أو الطائفيين، مع نقص في المساءلة. وكان الإحباط من الخدمات العامة الضعيفة من بين المحفّزات الأساسية للمظاهرات التي حدثت مؤخراً. إذ نزل متظاهرون من مختلف مناحي الحياة إلى شوارع لبنان للمطالبة بحكومة تكنوقراطية [اختصاصيين] وانتخابات مبكرة. إلا أن الانقسامات الطائفية، من دون مراجعة النظام الانتخابي، قد تتكرر في أي حكومة في المستقبل، وقد يؤدي ذلك إلى استياء شعبي مشابه.

ينبغي أن تعمد الوزارات إلى إنشاء جهات تنسيق معنية بالإدماج، مع تركيز على تحقيق غايات ومقاصد أهداف التنمية المستدامة. وينبغي للوزارات أيضاً أن تتابع الامتثال لهذه الأهداف وتضع برامج حول معالجة أهداف التنمية المستدامة تكون مقسمة بحسب النوع الاجتماعي، الإعاقة، العمر، إلخ. ينبغي أن تكون جهة التنسيق لديها خبرة مجال الإدماج وتعمل بدوام كامل و لها ميزانية مخصصة وتتمتع بالخبرات والعلاقات ذات الصلة وتكون مسؤولةً عن متابعة أهداف التنمية المستدامة والالتزامات الدولية الأخرى.

ينبغي للحكومة أن تدرس تحديد كوتا للنوع الاجتماعي والإعاقة في صفوف المسؤولين المنتخبين، ويشمل ذلك أهداف بالنسبة للنساء اللواتي لديهن إعاقة. وتُستخدم الكوتا حالياً فقط لتوزيع المقاعد النيابية بحسب الطوائف، لكن من الممكن أيضاً استخدامها لضمان تمثيل شامل أكثر للمجموعات المهمشة. وفي هذا السياق، تُعتبر تونس نموذجاً إيجابياً عن الكوتا المخصصة بحسب النوع الاجتماعي والإعاقة، ويمكن للبنان أن يعتمدها كمرجع.

ينبغي للهيئات المعنية بإدارة الانتخابات، ومن ضمنها هيئة الإشراف على الانتخابات ووزارة الداخلية أن تولي اهتماماً خاصاً للناخبين الشباب. في حال تم إصلاح القانون لخفض سن الاقتراع من ٢١ إلى ١٨ عاماً، يشكل الناخبون الشباب شريحة كبرى من الناخبين. وبينما ليس هناك من إحصائيات حديثة من الحكومة حول توزيع السكان، وبحسب تقديرات «كتاب حقائق العالم»، فإنّ نحو ٤٠ في المئة تقريباً من السكان هم دون الـ٢٥ من العمر. هذه المجموعة الكبيرة من المواطنين اللبنانيين ستشكل جمهور الناخبين في السنوات المقبلة. وبالإضافة إلى ذلك ينبغي فصل هذه المسألة عن السياسات الطائفية في جميع تدابير المناصرة بغية التصدي لجهود الأحزاب السياسية الرامية إلى منع إدماج الشباب.

ينبغي تدريب مراقبي الانتخابات على مبادئ الإدماج والوصول. كما ينبغي لمجموعات المراقبين أن تسعى إلى استقطاب مراقبين أكثر تنوعاً، مثل النساء الريفيات الصم أو الشباب الدروز، إذ يعتبر البعض هاتين الفئتين من الفئات الأقل تمثيلاً تقليدياً. وينبغي تدريب مراقبي الانتخابات لكي يحددوا القضايا المتعلقة بقابلية الوصول ويُبلغوا عنها بدقة وفعالية.

ينبغي لمنظمات المجتمع المدني أن تطالب باستمرار بتيسير الوصول إلى الانتخابات بالتعاون مع المنظمات العاملة في مجال التعليم. وبما أن المدارس تُستخدم في أغلب الأحيان كمراكز اقتراع، فهناك فرصة لربط المطالبة بتيسير الوصول إلى المدارس لأهداف تعليمية مع الجهود الرامية إلى تيسير الوصول المتصل بالانتخابات. يُمكن إطلاق حملات واسعة لهذا الغرض، ليس فقط قبل الانتخابات وإنما أيضا قبل العام الدراسي وفي خلاله، على أن تشمل التركيز على أدوات التواصل مثل لغة برايل [للأشخاص المكفوفين] ولغة الإشارة بالإضافة إلى تدابير لضمان تيسير الوصول الفعلي. ومن شأن وجود مدارس يسهل الوصول إليها، توفير وصول أسهل للعديد من الناخبين، ومن ضمنهم المعلمات الحوامل، والتلامذة والعاملين في أقلام الاقتراع من ذوي الإعاقة، والناخبين الكبار في السن.

80 نحو ٢٣ في المئة من سكان لبنان هم دون الـ١٤ من العمر، ويتراوح عمر ١٦ بالمئة آخرين بين ١٥ و٢٤ عاماً. https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/le.html. آخر تحديث في ٢٣ مايو/أيار ٢٠١٩.

بما أن وسائل التواصل الاجتماعي تعتبر بالفعل مصدراً مثبتاً للمعلومات بالنسبة إلى المواطنين اللبنانيين، ينبغي الاستفادة منها لزيادة مشاركة الشباب والمجموعات المستهدَفة الأخرى في العملية الانتخابية. ينبغي للسلطات الحكومية، بما يشمل هيئة الإشراف على الانتخابات ومنظمات المجتمع المدني التي تشجع زيادة المشاركة السياسية أن تفكر جدياً في حملات واسعة النطاق بخصوص مشاركة الناخبين والمشاركة المدنية على وسائل التواصل الاجتماعي. كما يتعيّن استهداف الشباب بما أنهم يشكّلون شريحة كبيرة من سكان لبنان، وهم على الأرجح منفتحون على الرسائل المناهضة للتمييز. وبالإضافة إلى ذلك يجب أن تُشدّد الحملات على وسائل التواصل الاجتماعي على تنوّع الثقافة اللبنانية وتتضمّن قصصاً وصوراً لأشخاص ذوي هويات تقاطعية مثل النساء الشابات أو العابرين/ات جنسياً من الأقليات الدينية.

ينبغي أن تقوم منظمات المجتمع المدني والمجتمع الدولي بتدريب النساء، والأشخاص ذوي الإعاقة والمجموعات المهمشة الأخرى حول الاستخدام الفعال لوسائل التواصل الاجتماعي من أجل المناصرة السياسية ومكافحة المعلومات المغلوطة. تجدر الإشارة إلى أن وسائل التواصل الاجتماعي هي أداة قوية لحشد الدعم لكن الكثير من المجموعات المهمشة تفتقر إلى القدرة على استخدامها للمناصرة خارج شبكاتها الخاصة. هناك بعض منظمات المجتمع المدني، وبخاصة المجموعات النسوية، التي تبرع في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي من أجل المناصرة ويمكنها أن تشارك معارف ومهارات هامة مع المنظمات الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك، تعتبر مكافحة التضليل الإعلامي والترهيب على وسائل التواصل الاجتماعي مجالاً أساسياً آخر ينبغي معالجته بحيث تتمكن المجموعات من حماية نفسها ورسائلها من المخربين.

ينبغي أن تعمل منظمات المجتمع المدني مع الاعلام التقليدي بغية لفت الانتباه إلى مجالات القضايا الأساسية. قد تكون وسائل الاعلام حليفاً قوياً على صعيد توعية العامة حول قضايا مثل اللامساواة وعدم الوصول والتمييز. كما ينطوي التعاون مع الاعلام لتغطية هذه القضايا على فهم مشترك لكيفية إعداد تقارير بدقة وفعالية عن قضايا التهميش والتمييز.

ينبغي لهيئة الإشراف على الانتخابات ووزارة الداخلية أن تضفي طابعاً مؤسساتياً على العلاقات مع منظمات المجتمع المدني وأن تسعى إلى إبراز المواطنين الأكثر تهميشاً في الحياة السياسية، مثل النساء اللواتي ذوات الإعاقة والنساء العابرات للجنس، بشكل أفضل. ويتعيّن على إدارة الانتخابات أن تطلب المشورة من منظمات المجتمع المدني وتعمل معها بخصوص المواد الخاصة بتثقيف المدنيين والناخبين وتسهيل الوصول إلى العملية السياسية. وقد يكون ذلك ضمن فريق عمل معني بالوصول إلى الانتخابات يبدأ تواصلاً متبادلاً مع المسؤولين عن إدارة الانتخابات ومنظمات المجتمع المدني من أجل إقامة علاقات معها وتبادل المعلومات وتوفير المشورة بخصوص الطرق الملائمة للوصول إلى المجموعات المستهدَفة الأساسية. هذا الاتصال الذي يتّسم بالشفافية من شأنه بناء الثقة في نزاهة العملية الانتخابية ويقدّم رؤية قيّمة لكلا الطرفين أثناء التخطيط لأنشطتهما بخصوص الانتخابات.

ينبغي للحكومة أن تنظر في وضع قانون مدني موحد ينظّم قضايا الأحوال الشخصية. يُعتبر القانون نقطة الانطلاق لمكافحة اللامساواة والتمييز في المجتمع. كما يتعيّن على الحكومة، بموجب التزاماتها الدولية، توحيد قوانين الأحوال الشخصية المذهبية الـ١٥ في قانون مدني واحد من شأنه أن يمكن المواطنين اللبنانيين جميعاً من السعي إلى معاملة متساوية أمام القانون.

التوصيات لكل مجموعة من الجهات المعنية

منظمات المجتمع المدني

- إجراء حوار بشكل منتظم أكثر مع منظمات المجتمع المدني العاملة في مجموعة مختلفة من المجالات بغية تحسين الفهم حول كيفية عيش المواطنون اللبنانيون للتمييز والتهميش وكيف يمكنهم دعم بعضهم البعض بشكل أفضل.
- اعتماد عدسة تقاطعية عند تصميم البرامج، والتشاور مع منظمات المجتمع المدني الأخرى، للحرص على دمج احتياجات جميع المجموعات المستهدَفة ووجهات نظرها في تصميم البرامج.
- بذل جهود متضافرة لبناء تحالفات تقاطعية من أجل المناصرة/الدعوة معا لمحاربة التمييز والتهميش.
- العمل بشكل استباقي على توظيف موظفين ذوي هويات تقاطعية.
- إنشاء تحالفات تطالب بمواءمة القوانين المحلية مع القوانين الدولية التي التزم بها لبنان، والضغط من أجل المصادقة على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية مثل اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ورفع التحفظات عن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو).
- توحيد الجهود للمناصرة بخصوص القوانين التي تميّز ضد مجموعات مهمشة متعددة مثل قانون العقوبات، وقانون العمل، وقانون الجنسية، وقانون الأحوال الشخصية.
- إبراز الدور الفعال الذي اضطلعت به تقليدياً مجموعات الناخبين المهمشة في الثورة الأخيرة، بما يشمل النساء ذوات الإعاقة والشباب من مجتمع الميم.
- الاجتماع بالأحزاب السياسية لجعلها أكثر قابلية للمساءلة والتأكد من أنها تفي بالتزاماتها بأن تكون شاملة أكثر للجميع، مثل التعهدات الأخيرة بدعم حقوق مجتمع الميم.
- دعوة الأحزاب السياسية إلى تكون دامجة أكثر في عضويتها، وقيادتها وتواصلها مع الناخبين.
- التحالف مع مجموعات المراقبين ولجان الرقابة لإدراج الإدماج في جهود الرصد، واستخدام البيانات لدعم جهود المناصرة الموجهة إلى مساءلة المسؤولين المنتخبين والمؤسسات الحكومية عندما لا يحترمون حق المواطنين اللبنانيين بالمشاركة الكاملة في الحياة العامة.
- الاستفادة من وسائل التواصل الاجتماعي لزيادة مشاركة الشباب والمجموعات المستهدَفة الأخرى في العملية الانتخابية.
- توفير التدريب للنساء والأشخاص ذوي الإعاقة، والشباب، وأفراد مجتمع الميم حول كيفية استخدام وسائل التواصل الاجتماعي بفعالية للمناصرة السياسية ودعم بعضهم البعض.
- بذل جهود مناصرة مع مجلس النواب، ووزارة الداخلية وهيئة الإشراف على الانتخابات لدعم تطوير أدوات مساندة، وتثقيف الناخبين، مع مراعاة العقبات الإضافية التي قد تواجه النساء الريفيات، والناخبين المكفوفين، والناخبين الذين لا يعرفون جيداً القراءة والكتابة.
- تصميم برامج تراعي الاحتياجات المحددة للنساء والشباب وكبار السن واللاجئين ومجتمع الميم.
- ينبغي أن تطالب منظمات المجتمع المدني التي تهتم بالتعليم بزيادة إمكانية الوصول إلى المدارس والتي لن تعود بالمنفعة وحسب على الشباب والمدرسين ذوي الإعاقة خلال العام الدراسي، بل تزيد أيضاً في الوقت نفسه من إمكانية الوصول إلى أقلام الاقتراع للناخبين من كبار السن، والنساء الحوامل، والناخبين ذوي الإعاقة.
- التعاون مع مجموعات المراقبين لتسهيل دمجها للأسئلة المتعلقة بإمكانية الوصول والإدماج في جهود المراقبة العامة.

الحكومة (مجلس الوزراء ومجلس النواب)

- إبداء الالتزام بتمثيل شامل للجميع عبر طلب مدخلات من الناخبين من خلفيات مختلفة (على صعيد الوضع الاجتماعي والاقتصادي، الهوية الجندرية، الأشخاص ذوي الإعاقة، اللاجئين، إلخ).
- إجراء أبحاث واقتراح إصلاحات قانونية من شأنها مكافحة التمييز أو التهميش.
- العمل بشكل استباقي على توظيف أشخاص ذوي هويات تقاطعية للمساعدة في تقديم المشورة حول الاحتياجات لدى مجتمعات متنوعة.
- دعم أصوات أعضاء البرلمان الذين يمثلون مجموعات مهمشة.
- اعتماد نظام حصص (كوتا) من أجل ضمان التمثيل الشامل للجميع.

مجموعات المراقبة والرصد

- تنفيذ جهود المراقبة والرصد باستخدام منظور شامل للجميع وإعداد تقارير محددة عن العقبات التي تعترض المشاركة السياسية التي تواجه الناخبين ذوي الهويات التقاطعية.
- التشاور مع المنظمات المعنية بالمساواة للمرأة، ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، ومجتمع الميم والمجموعات الأخرى لوضع ودمج أسئلة إضافية في قوائم التحقق الخاصة بالمراقبة حول الوصول إلى الانتخابات بالنسبة إلى الناخبين المهمشين.
- العمل بشكل استباقي على توظيف المزيد من المراقبين ذوو الهويات التقاطعية.

إدارة الانتخابات (هيئة الإشراف على الانتخابات ووزارة الداخلية)

- إضفاء طابع مؤساستي على العلاقات مع مجتمع منظمات المجتمع المدني، وبخاصة مع المنظمات التي تدافع عن المشاركة السياسية للمجموعات المهمشة، وطلب المشورة منها بشكل استباقي لضمان أن تكون العملية الانتخابية شاملة للجميع. قد يكون ذلك عبر تشكيل مجموعة عمل معنية بالوصول إلى الانتخابات.
- توظيف جهات اتصال/منسقين للنساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة ضمن الإدارة الانتخابية، يتمحور عملها حول مراعاة إدماج هذه المجموعات في جميع الجهود الانتخابية بما يشمل التنسيق فيما بينها، ومع منظمات المجتمع المدني والوزارات الأخرى. ينبغي أن يكون هناك ميزانية لهذه المناصب.
- إجراء دارسة حول البدائل عن النظام الانتخابي الطائفي في السياق اللبناني.
- الشراكة مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة لإجراء تدقيق لمراكز الاقتراع، واعتماد إمكانية الوصول كمعيار لانتقاء أقلام الاقتراع. التعاون مع وزارة التربية لوضع خطة طويلة الأمد لإجراء تعديلات في المدارس المستخدمة كمراكز للاقتراع.
- الاستفادة من وسائل التواصل الاجتماعي لزيادة مشاركة المواطنين في العملية الانتخابية.
- تعزيز التعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية، ووزارة الدولة لشؤون المرأة والشباب بغية الوصول بشكل أكثر فعالية إلى جميع الأشخاص ذوي الإعاقة والشباب والنساء.
- إضافة ملفات صوتية إلى المعلومات الخاصة بالانتخابات والناخبين الموجودة على الصفحات الإلكترونية لإدارة الانتخابات بغية تسهيل وصول الناخبين ذوي الإعاقات البصرية إليها.
- توصية الأحزاب السياسية وتشجيعها على إعداد المعلومات المتعلقة بها في صيغ يسهل الوصول إليها وإقامة فعاليات في أماكن يسهل الوصول إليها مع وجود مترجمين إلى لغة الإشارة والترتيبات الأخرى المعقولة.

- العمل بشكل استباقي على توظيف المزيد من النساء كموظفات في الانتخابات، بما يشمل النساء الشابات والنساء ذوات الإعاقة.
- إنشاء كوتا مؤسساتية للنساء في إدارة الانتخابات لكي تكون مثالاً عن الكوتا النسائية على نطاق أوسع.
- تطبيق كوتا الـ٣ في المئة التي وضعتها الحكومة لتوظيف الأشخاص ذوي الإعاقة في إدارة الانتخابات، بما يشمل العاملين في أقلام الاقتراع.

الأحزاب السياسية

- استقطاب أعضاء أكثر تنوعاً للانضمام إلى الأحزاب السياسية، وتنويع القيادة لإدماج المزيد من الشباب، والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة والأفراد من مجتمع الميم.
- اعتماد كوتا (حصص) في الأحزاب للنساء، والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة وآخرين لإبداء الالتزام بشمول الجميع.
- إنشاء منصات سياسية تشمل احتياجات جميع المواطنين اللبنانيين وإنما تراعي على نحوٍ خاص حقوق المجموعات المهمشة.
- توزيع المنصات في صيغ يسهل الوصول إليها، وإقامة فعاليات، وخطابات وإعلانات ونقاشات في أماكن يسهل الوصول إليها بما يشمل استخدام مترجمين إلى لغة الإشارة.
- إجراء أنشطة توعية وتواصل لاستهداف مجموعات الناخبين المهمشة مثل النساء، الشباب والأشخاص ذوي الإعاقة في الريف والمدن.

وسائل الإعلام

- إسماع صوت النساء والأشخاص ذوي الإعاقة والشباب ومجتمع الميم واللاجئين وغيرهم، وإجراء مقابلات أكثر إدماجاً لوجهات نظرهم.
- العمل مع منظمات المجتمع المدني ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة لضمان أن تتم تغطية التمييز والتهميش بدقة واحترام.
- إنشاء حملات على وسائل التواصل الاجتماعي تشدّد على التنوّع في الثقافة اللبنانية وتتضمن قصصاً وصوراً لأشخاص من هويات تقاطعية مثل النساء اللواتي لديهن إعاقة أو الشباب من مجتمع الميم.

المنظّمات الدولية/المانحون

- تشجيع التعاون والتنسيق بين منظمات المجتمع المدني اللبنانية بغية خفض التنافس غير الصحي على الموارد المالية المحدودة.
- دعم المبادرات التي تركز على المجموعات المهمشة عادة مثل الشباب من مجتمع الميم أو النساء اللواتي لديهن إعاقة.
- الطلب من منظمات المجتمع المدني التي تمثّل مجموعة هوية محددة الإبلاغ عن الطريقة التي تعتمدها لإدماج أشخاص ذوي هويات اجتماعية متعددة.

الملحق ١: لماذا اختارت المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية استخدام إطار بحث تشاركي؟

يشمل إطار العمل استخدام مقاربات تقييم تشاركية تعطي الأفضلية لتجارب وآراء المجموعات التي تواجه التمييز، وعلى نحوٍ خاص تلك التي قد تكون آراءها غير مرئية، وذلك بغية تحديد الاستراتيجيات البرامجية التي يمكنها دعم تحسين مشاركة هذه المجموعات في الحياة السياسية. وقد طُلب من المشاركين العمل في مجموعات لتحديد وعرض المعلومات الأساسية حول المشاركة السياسية والتي يقومون بعد ذلك بتحليلها وتصنيفها وتحديد أولوياتها بطرقٍ مختلفة. تمكّن هذه المنهجية حتى المشاركين الأكثر هدوءاً من إبداء آرائهم، بالمقارنة مع المقابلات الجماعية الأكثر تقليدية والتي تستأثر فيها حفنة من المشاركين بالحوار. وينتج عن ذلك خليطاً غنياً من البيانات النوعية القائمة على السردية، وتحليل مبدئي تقوده الجهات المعنية للمعلومات التي تُجمَع.

من خلال المقاربة التعاونية والتشاركية التي يتبعها، يمكّن إطار تقييم التقاطعية الشركاء من تشكيل تحالفات عابرة للقطاعات وتعزيز جهودها في مجال المناصرة بصوت واحد. وفي وسع الشركاء، عبر استخدام تقرير تقييم التقاطعية كوثيقة توجيهية، تطوير مبادرات وأنشطة مشاريع مستهدِفة للإدماج بغية دعم المناصرة التقاطعية. يمكن استخدام هذا التقييم لإطلاع برامج المتابعة من أجل تمكين منظمات المجتمع المدني من توظيف وإشراك حلفاء ذكور، وصناع القرار والأحزاب السياسية والمدافعين عن حقوق الإنسان وشركاء استراتيجيين آخرين من أجل الإصلاح.

ما هي بعض الانتقادات الشائعة لإطار البحث التقاطعي، وكيف عالجت المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية هذه الانتقادات في منهجيتها؟

«يعتبر الافتقار إلى منهجية تقاطعية ذات تعريف واضح» من بين الانتقادات الأكثر شيوعاً للأبحاث المعنية بمفهوم التقاطعية.[٨١] وبالتالي، ولدى تطوير منهجية لإطار عمل المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية، سعت المؤسسة إلى معالجة الانتقادات الأساسية للتحديات الشائعة المتصلة بالمنهجية وتقديم مقاربة واضحة ومباشرة لترجمة إطار العمل المفاهيمي إلى استراتيجية بحثية.

التحدي: ينبغي تحليل البيانات بطريقة تقاطعية بدلاً من الطريقة الجمعية (التراكمية).[٨٢] التحليل التقاطعي يبحث في كيفية تقاطع فئات الهوية المختلفة من أجل خلق تجربة فريدة، بينما يقترح التحليل الجمعي أن من الممكن ببساطة جمع أوجه اللامساواة التي تواجه كل هوية اجتماعية. تجدر الإشارة إلى أن المقاربة الجمعية قد يكون ضارةً لأنها «تُصوّر تجارب الأشخاص على أنها «منفصلة ومستقلة وجمعية» وتفترض أنه من الممكن

81 Nash, Jennifer. 2008. "Re-Thinking Intersectionality." Feminist Review 89: 1–15.
82 Lisa Bowleg (2008) When Black + Lesbian + Woman ≠ Black Lesbian Woman: The Methodological Challenges of Qualitative and Quantitative Intersectionality Research, Sex Roles 59, no.5-6: 312-325.

ترتيب «هويات الفرد و/أو التمييز بالاستناد إلى هذه الهويات».[٨٣] كما أن هذه المقاربة إشكالية بما أنها تسعى إلى تعريف تجارب هوية اجتماعية واحدة بشكل واسع من دون مراعاة الفروقات الدقيقة على صعيد التجربة الفردية. وحظي ذلك تاريخياً بالتفضيل، مثلاً تجربة النساء ذوات الهوية الجندرية المعيارية من مجموعة عرقية رئيسية ليس لديهن إعاقات باعتبارها «تجربة النساء» وتستثني في الوقت نفسه تجربة النساء اللاتي يواجهن تمييزاً تراكمياً بحسب العرق، أو الطبقة، أو الديانة، أو الإعاقة أو النزوح.

إجابة المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية: في الإطار الذي تعتمده المؤسسة، يُطلب من المشاركين في المناقشات الجماعية المركزة تحديد مستوى تأثير الهويات المختلفة على مشاركتهم السياسية من ضمن قائمة محددة مسبقاً، تشمل فئات «أخرى»، لتمكين إجراء حوار مفتوح حول أي مجالات أخرى حددها المشاركون. يستنبط النقاش الميسّر التفاعلات والروابط السببية.

التحدي: تصميم أسئلة المقابلات بحيث تُسجّل فعلياً تجارب المشاركين من دون إجابات متحيّزة، وتجمع في الوقت نفسه البيانات المطلوبة من أجل أسئلة بحثية محددة؛ أو كما سأل أحد الباحثين «هل ينبغي طرح المواضيع المتصلة بالتقاطعية مباشرة خلال المقابلة أو هل ينبغي أن يتوقع الباحث أن تظهر الأسئلة من دون تلميح محدد؟».[٨٤]

إجابة المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية: تعتمد المؤسسة نهجاً مختلطاً لتناول التقاطعية بشكل مباشر أو غير مباشر خلال جمع بيانات التقييم. تستند المناقشات المركزة الجماعية إلى تجارب من المشاركة في الحياة السياسية، وتظهر المسائل المتصلة بالتقاطعية بشكل طبيعي في النقاشات مع المشاركين. وتتضمن المقابلات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين بشكلٍ عام مزيجاً من الأسئلة المباشرة وغير المباشرة المتصلة بمجموعات محددة من الناخبين.

التحدي: التأكد من اختيار المشاركين في البحث بشكل عشوائي ومن خلفيات متنوعة.[٨٥] بالنسبة إلى عمليات التقييم التي تسعى إلى تحليل هويات اجتماعية متعددة، يمكن دراسة التقاطع بين هويتين أو ثلاثة فقط في مجموعات منفصلة.

إجابة المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية: تسعى المؤسسة إلى معالجة هذه المسائل عبر اختيار المشاركين في المناقشات الجماعية المركزة عشوائياً، مع مراعاة التوزيع بين مشاركين من المدن والريف، ومزيج من الأشخاص المشاركين إلى حدٍ ما في الناشطية المدنية. تخلق المؤسسة عمداً نوعاً من التوازن بين الهويات ضمن كل مجموعة بما يشمل اعتبارات الديانة والموقع. وفي السياقات التي قد يكون فيها الأشخاص الذين تم اختيارهم عشوائياً مترددين بشأن التماهي مع مجموعة محددة، مثلاً في المواقع حيث يكون مجتمع الميم عرضة للتجريم، ستذكر المؤسسة أن الأفكار جاءت من أعضاء من المجتمع المدني وليس من خليط عشوائي من السكان بشكل عام.

التحدي: تكون المجموعات غير الممثلة تمثيلاً كافياً غالباً موضوعاً للبحث وذلك من دون التشاور معها بخصوص المنتج النهائي أو من دون أن تشهد تغييرات عملية في حياتها اليومية بعد أن تحدث أعضاء هذه المجموعات مع المحللين.

إجابة المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية: يتم دعوة شريحة واسعة من المشاركين في المقابلات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين ومجموعات المناقشات المركزة إلى المشاركة في حلقات التعليقات والتعقيبات مع فريق التقييم وذلك بغية التأكد من أن العملية تنطوي على مشاركة مُجدية وليست مجرد «مشاركة» لاستقاء المعلومات أو التشاور. كما يتم توزيع التوصيات إلى الحكومة والمجتمع المدني والأحزاب السياسية والإعلام على نطاق واسع وتسعى المؤسسة إلى دعم تدخلات المناصرة والتدخلات الملائمة على صعيد البرامج بالاستناد إلى نتائج التقييم والتوصيات الناتجة عنه.

83 السابق، ص ٣١٤.
84 Elena Ariel Windsong (2018) Incorporating intersectionality into research design: an example using qualitative interviews, International Journal of Social Research Methodology, 21:2, 135-147, DOI: 10.1080/13645579.2016.1268361
85 Gemma Hunting (2014) Intersectionality-informed Qualitative Research: A Primer, The Institute for Intersectionality Research & Policy, Simon Fraser University.

www.ifes.org